

أولاً- ظروف نشأة النحو العربي:

كان نزول القرآن الكريم بلسان عربي مبين حدثاً مهماً في تاريخها، حيث زاد ألفاظها تهذيباً، و أغراضها اتساعاً، و مجالها انتشاراً، و بمرور الزمن اتسعت الرقعة الإسلامية، فصارت العربية لغة الكثير من بلاد العالم، كالسريان، واليونان، والأقباط، والبربر...، و أصبحت اللغة العالمية في جميع الأقطار التي دخلها العرب، حيث خفت اللهجات التي كانت مستعملة في تلك البلاد، بصورة تكاد تكون كلية، ووقع الأمر نفسه في بلاد الفرس مدة طويلة، فعلى الرغم من انبعاث الفارسية بقيت العربية لغة جميع المثقفين¹، إذ انهارت اللغة الفارسية بعد الفتح تماماً، و تلاشت في لهجات التكلم العامية، أما لغتها الأدبية التي نشأت في كنف العربية، و تحت تأثيرها، فقد تأثرت تأثراً عميقاً بها في المفردات، و الاصطلاحات، و البلاغة، بل و حتى في القواعد النحوية².

لقد قضت العربية حتى على اللغة اللاتينية، كما روى أحد الكتاب المسيحيين، من رجال القرن التاسع الميلادي أن "المسيحيين يتملّون بقراءة القصائد وروائع الخيال العربية، ويدرسون مصنّفات علماء الكلام المسلمين، لا بقصد تنفيذها، بل من أجل التمرّن على الأسلوب الصحيح الأنيق في العربية. وجميع الفتيان المسيحيين المبرزين لا يعرفون سوى اللغة العربية، والأدب العربي، فهم يقرأون الكتب العربية ويدرسونها بكامل الحرارة، ويتهافتون على اقتناء المكتبات الضخمة، مهما كلفهم ذلك من ثمن...، لقد نسي المسيحيون حتى لغتهم الدينية، ولا تكاد تجد واحداً بين الألف يحسن تحرير رسالة باللاتينية إلى صديق له، أما باللغة العربية فإنك تجد أفواجاً من

¹- Gustave Le Bon, La Civilisation des arabes, paris, 1884, p 473.

²- محمد عيد، أصول النحو العربي، في نظر النحاة و رأي ابن مضاء، و ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب القاهرة، ط4، 1989، ص 16.

الناس يحذقون التعبير بهذه اللغة بكامل الأناقة، بل إنهم يقرضون من الشعر (بالعربية) ما يفوق من الوجهة الفنية أشعار العرب أنفسهم"¹.

وبعد امتزاج العرب بالعجم شاع اللحن على ألسنة الوافدين إلى الإسلام، فبدأت العربية تفسد وتنحرف عن فصاحتها، و الدولة عربية محضة، و القوم حديثو عهد بجزيرتهم، يتناقلون القول المشهور (ليس للحن حرمة)، مما جعل علماءها، و على رأسهم أبو الأسود الدؤلي يسرعون إلى الدفاع عن سلامتها من الأخطاء، خوفا من أن يؤثر ذلك على القرآن الكريم، فراحوا يضعون قواعد اللغة التي تحفظ اللسان من الزلل، و تحفظ القرآن من التحريف، و هكذا كان اللحن الذي بلغ مداه في المئة الأولى للهجرة الباعث الأول على تدوين اللغة و جمعها، و على استنباط قواعد النحو و تصنيفها، فقد كانت حوادثه المتتابعة نذير الخطر الذي هب على صوته أولو الغيرة على العربية و الإسلام².

لقد قام النحو العربي على أسس منهجية، التزمها النحويون، و ساروا على هديها، و عملوا بمقتضاها، عرفت تلك الأسس بأصول النحو العربي، فوضعوا جملة من الأحكام باستقراء نصوص العربية في فترة من الزمان محددة بحوالي منتصف القرن الثاني الهجري بالنسبة للحضر، و أواخر القرن الرابع الهجري بالنسبة للبادية، و هذه النصوص هي القرآن الكريم، و الحديث النبوي الشريف، و الشعر الجاهلي و الإسلامي و الأموي، و بعض الشعر العباسي و كلام العرب الفصحاء الذين سلمت لغتهم في تلك الفترة من تأثير الاختلاط بالأمم الأخرى، و على هذه النصوص قاس النحاة، و لاحظوا الظواهر التي تجري عليها النصوص في تراكيبها، و حركات أواخر الكلم منها، و أحوال أبنية الكلم فيها، و قرروا هذه الظواهر على صورة قواعد.

¹ - نقلا عن: عبد العزيز بن عبد الله، اللغة العربية وتحديات العصر، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، الرباط، المغرب، ع 13، 1976، ص 7 و ما بعدها.

² - سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، 1994، ص 6 و ما بعدها.

و لم تكن القبائل كلها في درجة واحدة من القيمة في الفصاحة، فتفاوتت درجاتها في الاحتجاج، بتفاوت قربها أو بعدها من الأمم المجاورة، فكانت القبائل التي قطنت قلب الجزيرة العربية، أوفر حظا في الاستشهاد بكلامها من تلك التي سكنت السواحل، أو في جوار الأعاجم¹، بل إن اللغة الواحدة لم تكن على الدرجة نفسها من الصحة، فقد تطرق إليها الشك أحيانا، و الخلل و الفساد أحيانا أخرى، من عدة جهات²:

- أن بعض علماء اللغة لم يكن ثقة فيما يرويه.
- أن اللغة في ذلك الوقت لم تكن منقوطة و لا مشكولة، فدخلها التصحيف.
- أن اللغة كانت تنقل سماعا، ما يجعل اللفظ الواحد محتملا لأكثر من معنى، فقد يفهم السامع من عبارة ما معنى، و يفهم آخر من العبارة نفسها معنى مغايرا.
- الاعتماد في أخذ مفردات اللغة على أبيات نسبت إلى شعراء جاهليين أو إسلاميين زورا.
- تعرض اللغويين إلى أصول الكلمات، و بيان أنها فارسية أو رومية... على الرغم من أن كثيرين منهم من لم يكن يملك معرفة كافية بهذه اللغات، ليقول قولا يعتمد عليه في أصول الكلمات و اشتقاقاتها، لهذا وقعت معاجمهم في أخطاء كثيرة.
- أن الكلمات قسمان؛ متواترة و آحاد، أما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة، و أما المتواترة فلغة القرآن، و ما تواتر من السنة و كلام العرب، و هذا قطعي يفيد العلم، لكنه قليل إذا قيس بغيره، فكثير من الكلمات لم يروها جمع من أهل المتواتر عن غيرهم.

¹- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص 21.

²- أحمد أمين، ضحى الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998، 2/ 259 و ما بعدها.

1- الاحتجاج بالقرآن:

لم تعتن أمة بنص كما اعتنى المسلمون بالقرآن الكريم، و الدليل على ذلك أنهم سارعوا لوضع القواعد العربية خوفاً من أن يمسه التحريف، و على الرغم من هذه العناية فإن بعض النحاة قد وقفوا من قراءاته المتعددة موقف الرفض، و عدم قبولها في الاستشهاد النحوي، فالقراءات القرآنية تنقسم إلى قسمين: متواترة، وشاذة. أما المتواترة فهي: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، و صح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين. و متى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة، أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة، أو عن أكبر منهم. وهذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف، والخلف... الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه"¹.

و هكذا تكون شروط القراءة الصحيحة ثلاثة، هي صحة السند، موافقة الرسم العثماني، موافقة اللغة العربية، والمقصود بصحة السند هو أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي إلى رسول الله (ص)، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، فكم من قراءة ردت بسبب الطعن في صحة النقل، ثم موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً؛ فعندما وزعت المصاحف العثمانية على الأمصار لم تتوحد رسومها في كثير من الكلمات، مما جعلها محتملة لأكثر من قراءة؛ لتجريدها من النقط، والشكل، على الرغم من أنها قد كتبت على قراءة واحدة، لهذا كانت مخالفة الرسم لأحد المصاحف العثمانية اعتماداً على مصحف عثماني آخر

¹ - ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، دار المعارف، مصر، ط7، 9/1.

لا يعد مخالفة؛ لأن ذلك كان مراد عثمان (ض)، وهو إنفاذ القراءات الصحيحة المتواترة في المصاحف التي أرسلها إلى الأمصار¹.

وتكون الموافقة إما تحقيقاً؛ أي أن يتطابق اللفظ مع مرسوم الخط دون زيادة، أو نقصان، وعليه أكثر مفردات القرآن، وإما احتمالاً وهو ما يوافق الرسم ولو تقديراً، ويرى ابن الجزري: "أنَّ مخالفَ صريح الرسم في حرف مدغم، أو مبدل، أو ثابت، أو محذوف، أو نحو ذلك، لا يعد مخالفاً، إذا ثبتت القراءة به، ووردت مشهورة مستفاضة. ألا ترى أنهم لم يعدوا إثبات ياءات الزوائد، وحذف ياء (تسألني)، وقراءة: (وأكون من الصالحين)، والظاء من (بظنين)، ونحو ذلك من مخالفة الرسم المرود، فإن الخلاف في ذلك يغتفر، إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد، وتمشية صحة القراءة، وشهرتها، وتلقيها بالقبول، وذلك بخلاف زيادة كلمة، ونقصانها، وتقديمها، وتأخيرها، حتى لو كانت حرفاً واحداً من حروف المعاني، فإن حكمه في حكم الكلمة لا يسوغ مخالفة الرسم فيه. وهذا هو الحد الفاصل في اتباع الرسم، ومخالفته"².

ثم موافقة العربية ولو بوجه، فقد نزل القرآن الكريم على سبعة أحرف، توسعة على الناس ورحمة، مما أتاح لمن لم يستطع أن يقرأه على حرف، أن يقرأه على حرف يستطيعه، والقراء يُجمعون على أن القراءة إذا توافرت فيها الضابطان الأولان: صحة النقل، وموافقة رسم المصحف، فهي القراءة المقبولة التي لا يرد لها فشو لغية، ولا قياس عربية.

وعليه اتفق القراء، وعلماء العربية على أن القراءة ليس فيها مجال للقياس إذا ما صح نقلها، ووافقت رسم المصحف، وهو مذهب ابن جنبي، الذي يرى صحة الاستشهاد بالقراءة الشاذة، فجمع في محتسبه شواذ القراءات ووجهها واحتج لها، وعلله الرأي الأصوب؛ لأن هذا الاختلاف إنما سببه اختلاف اللهجات العربية، فقد قال

¹ - السيد رزق الطويل، في علوم القراءات، مدخل ودراسة وتحقيق، الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1985، ص

² - ابن الجزري، النشر في القراءات العشر 12/1، 13.

ابن عباس: "نزل القرآن على سبعة أحرف أو قال بسبع لغات، منها خمس بلغة العَجَز من هوازن، و هم الذين يقال لهم عُلَيَّا هوازن، وهي خمس قبائل أو أربع، منها سَعْدُ بن بكر و جُشْمُ بن بكر و نَصْرُ بن مُعاوية و ثَقِيف، قال أبو عُبيد: وأحسب أفصح هؤلاء بني سعد بن بكر لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أنا أفصح العرب مَيِّد أني من قريش وأنني نشأت في بني سعد بن بكر)، وَكَانَ مُسْتَرْضِعاً فيهم، وهم الذين قال فيهم أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ): أفصح العرب عُلَيَّا هوازنِ و سُفْلَى تميم..."¹. و روى السيوطي عن رد ابن عبد البر على قول من زعم أن القرآن كله بلغة قريش، أنه قال: "معناه عندي على الأغلب لأن غير لغة قريش موجودة في جميع القراءات"².

ثم إن القراءات مروية عن الصحابة، و قراء التابعين، و هم جميعا ممن يحتج بكلامهم العادي، بله قراءاتهم التي تحروا ضبطها جهد طاقتهم، كما سمعوها من رسول الله، فإذا كان النحاة يحتجون بكلام من لم تفسد سلاتنهم من تابعي التابعين، فإنه حري بهم أن يحتجوا بقراءة أعيان التابعين و الصحابة³، فالقراءة و إن كانت شاذة "أوثق من أبيات الشعر مجهولة القائل، بل أوثق ممن عرف قائلها؛ لأنها من ناحية الرواية، و إن كانت أحادا فإن رواها أكثر ثقة"⁴.

و قد وافقه في هذا ابن خالويه (ت370هـ)، حيث قال: "قد أجمع الناس جميعا أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك"⁵، قاصدا أن اللهجة العربية التي وردت في القرآن هي لهجة فصيحة، و طالما كانت كذلك، و صار موثوقا بفصاحتها، فإنه من التعسف الشديد أن تهمل، فلا تكون ضمن ما يحتج به من كلام العرب.

¹ - ابن فارس، الصحابي، ص61.

² - السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، المكتبة التجارية الكبرى، دار الفكر، بيروت 136/1.

³ - سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص 28، 29.

⁴ - السيد رزق الطويل، في علوم القراءات، مدخل و دراسة و تحقيق، ص66.

⁵ - السيوطي، المزهر، 213/1.

2- الاحتجاج بالحديث النبوي:

لم تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بياناً أبلغ من الكلام النبوي، و لا أروع تأثيراً، و لا أصح لفظاً، و لا أقوم معنى، و على الرغم من إجماع اللغويين و النحاة عامة على أن النبي (ص) أفصح العرب قاطبة، و أن الحديث لا يتقدمه شيء في باب الاحتجاج، إذا ثبت لهم أنه لفظ النبي نفسه، فإنهم انقسموا في شأن الاحتجاج به فريقين: فريق غلب على ظنه أن هذه الأحاديث مروية بلفظه عليه الصلاة و السلام، فأجاز الاحتجاج بها، بل هي في رأي هؤلاء حجة لا يتقدمها في باب الاحتجاج شيء¹.

و فريق غلب على ظنه أنها مروية بالمعنى لا باللفظ، إذ شكوا في روايتها، و احتجوا على من استشهد بها من النحاة²، و دليلهم على ذلك ما رواه أبو حيان الأندلسي (ت 745) في قوله: "إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ص، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية، و إنما كان ذلك لأمرين:

- أحدهما أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه (ص)، فتنتقل بألفاظ مختلفة، كحديث: (زوجتكها بما معك من القرآن)، و في رواية أخرى (ملكتهها بما معك من القرآن)، و في الثالثة (خذها بما معك من القرآن)، و في الرابعة (أمكناكها بما معك من القرآن)...، فنعلم يقيناً أنه (ص) لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظاً آخر مرادفاً لهذه الألفاظ، فأتت الرواة بالمرادف، و لم تأت بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب، و لا سيما مع تقادم السماع، و عدم ضبطه بالكتابة، و الاتكال على الحفظ، و الضابط منهم من ضبط المعنى، و أما ضبط اللفظ فبعيد جداً، و لا سيما في الأحاديث الطوال...

¹ - سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص 46، 47.

² - م ن/ ص ن.

- الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، و لا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم، و هم لا يعلمون ذلك...¹.

3- الاحتجاج بكلام العرب:

أ- الشعر:

كان الشعر هو المصدر الأول وفرة و غزارة، و كان الأوفر حظاً عند أغلب النحاة، إن لم يكن جلهم، يليه القرآن الكريم، بل إنهم قلما التفتوا إلى النثر، حيث اقتصرنا على بعض الأقوال السائرة التي جرى قسم منها مجرى الأمثال، وهي مما يسهل حفظه، ولعلّ سبب اهتمامهم بالشعر وإقبالهم عليه أكثر من القرآن يعود إلى اطمئنانهم إلى بقاء القرآن الكريم محفوظاً بين الصدور والسطور، و أكثر من الحديث؛ لأن وفرة الأشعار، والإقبال على الشواهد القرآنية، شغلهم عنه²، فضلا عن شيوع حفظه و روايته، وحظوره الدائم في الذاكرة؛ لأن إيقاعاته تساعد على ذلك، مما جعل النحاة يأنسون إليه، وينظرون إليه على أنه يمثل لغة العرب.

لكن ذلك لا يعني أن النحاة قد احتجوا به دون شرط أو قيد، بل كانوا ينظرون إليه بدقة وحذر، فلا يعتمدون إلا على ما ثبت عندهم صحة نسبته إلى قائله، وفصاحته، وصدق راويه، والوثوق فيه، وخلوه من الضرورات، لذلك اشتدت عنايتهم بالرواية وأنواعها وطرقها، وبصفات الراوي، وما يجب عليه من الأمانة والصدق، ونحوها³، فاعتمدوا في تقرير أحكام اللفظ على الشعراء الجاهليين، كما مرء القيس (80ق.هـ) و زهير (ت13ق.هـ) والأعشى (ت7هـ)، والمخضرمين كليبيد (ت41هـ) و

¹- السيوطي، الاقتراح، مطبعة دائرة المعارف، بحيدر آباد، 1310هـ، ص 19 و ما بعدها، نقلا عن: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص 47، 48.

²- محمود نجيب، الاحتجاج بالقراءات في شروح ألفية ابن مالك، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع 81، 82، تشرين الثاني، 2001، ص 187.

³- الأنباري، لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957، ص 85.

حسان(ت60هـ)، والإسلاميين كالفرزدق (ت116هـ) وذبي الرمة (ت117هـ)، و
المحدثين و أولهم بشار بن برد (167هـ)، و رفضوا الاحتجاج بشعرٍ أو نثر لا يُعرف
قائله، خوفاً من أن يكون لمولد، أو من لا يوثق بفصاحته¹.

و على اختلاف في صحة الاستشهاد بشعر المولدين أو من يسمون بالمحدثين،
فقد ذهب بعض علماء العربية إلى صحة ذلك إن كانوا ممن يوثق بهم، كالزمخشري
الذي استشهد ببيتٍ لأبي تمام، وقال: وهو وإن كان مُحدَّثاً لا يستشهد بشعره في اللغة،
فهو من علماء العربية، فأَجْعَلُ ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء:
الدليل عليه بيتُ الحماسة، فيقتنعون بذلك؛ لو ثوقهم بروايته وإتقانه².

و قد أقام سيبويه بعض قواعد النحوية على شواهد لشعراء معروفين سواء
أكان الشاعر المعروف من القبائل التي أقرها العلماء من نصوص الاحتجاج، أم لا،
بل إنه يعضد هذه القاعدة أو الشاهد بشاهد لشاعر مجهول والعكس صحيح في مواضع
كثيرة من كتابه³، من ذلك مثلاً، أنه أقام قاعدة نحوية جاءت في شعر شاعر مجهول
أعمل فيها صيغة المبالغة (ضروب) في معمولها المتقدم عليها، مؤيداً ما جاء في قول
العرب: أما العسل فأنا شرابٌ، وقول الشاعر⁴:

بكيْتُ أخوا لأواء يُحمدُ يومُهُ
كريمٌ رؤوس الدار عين ضروب

فمن يدرس كتاب سيبويه يجد أنه في بناء قواعده لم يعتمد على لهجة معينة، و لم
يفضل لهجة على أخرى⁵، و لعلنا هنا أمام نتيجة مهمة هي أن الاختلاف في تصنيف
القبائل العربية من حيث الفصاحة، و دخولها في قائمة المحتج بكلامهم إنما دليل قاطع

¹- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص19.

²- الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق محمد مرسي عامر،
دار المصحف القاهرة، ط2، 1977، 43/1.

³- خليل أحمد عميرة، القبائل الست و التقعيد اللغوي، مجلة اللسان العربي، ع45، 1998، ص87.

⁴- سيبويه، الكتاب 110/1، 111.

⁵- خليل أحمد عميرة، القبائل الست و التقعيد اللغوي، ص 88.

على عدم الدقة في التصنيف، فبينما يحتج سيبويه بشعراء مجهولين، يرفض غيره الاحتجاج بالقراءات الشاذة.

ب- النثر:

يعد كلام العرب شعره ونثره مصدرا من مصادر الاحتجاج في اللغة، بعد كتاب الله تعالى، وحديث الرسول (ص)، والمراد بكلام العرب المستشهد به كلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها، وصفاء لغتها في الجاهلية والإسلام إلى أن فسدت الألسنة بالاختلاط مع الأعاجم، وفشا اللحن.

ولا شك أن أفصح العرب قبيلة قريش، ولهذا نزل القرآن الكريم بلغتها، فقد كانت "أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق بها، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانةً عما في النفس"¹.

وقد أجمع علماء العربية أنها كانت الأفصح لساناً، والأصفي لغة، "وذلك أن الله جل ثناؤه اختارهم من جميع العرب واصطفاهم، واختار منهم نبي الرحمة محمداً صلى الله تعالى و سلم، فجعل قريشاً قُطَانَ حَرَمِهِ، وجيران بيته الحرام، ووَلائَهُ. فكانت وفود العرب من حُجَّاجِها وغيرهم يَفِدُونَ إلى مكة للحج، ويتحاكمون إلى قريش في أمورهم، وكانت قريش تعلمهم مناسِكهم، وتحكم بينهم... وكانت قريش مع فصاحتها، وحسن لغاتها، ورِقَّةِ ألسنتها إذا أتتهم الوفود من العرب، تَخَيَّرُوا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم، وأصفي كلامهم، فاجتمع ما تَخَيَّرُوا من تلك اللغات إلى نحائِزِهِمْ* وسَلَّائِقِهِمُ التي طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب. ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عَنَعَنَةَ تميم، ولا عَجْرَفِيَّةَ قيس، ولا كَشْكَشَةَ أسد، ولا كَسْكَسَةَ ربيعة،

¹ - السيوطي، المزهري، 212/1، و ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص 22.

* نحائز: جمع نحيزة؛ الطبيعة، يقال هو كريم النحيزة.

ولا الكَسْرَ الذي تسمعه من أسد وقيس، مثل: تِغْلُمُونَ ونَعْلَم، ومثل: شِعِير وبعير؟¹.

و قال السيوطي: "والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، و عنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هُدَيْل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"².

فقد اعتمد النحاة في تععيد القواعد، وتشبيتها على لغات هذه القبائل، و كانت لغة قريش هي المعتمد الأساس، قال الفارابي: "... وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضريّ قط، ولا عن سُكَّان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم؛ فإنه لم يُؤخَذْ لا من لَحْمٍ، ولا من جُدَامٍ؛ لمجاورتهم أهل مصر والقِبْط، ولا من قضاة، ولا من غَسَّان، ولا من إياد؛ لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بالعبرانية، ولا من النَّمِر، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لمجاورتهم للنَّبِطِ والفرس، ولا من أزدِ عمان، لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً، لمخالطتهم للهند والحبشة، ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة، وسكان اليمامة، ولا من ثقيف، وسكان الطائف، لمخالطتهم تُجَّار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوه حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم"³.

لا شك أن هذا الموقف المتشدد في الاحتجاج، و الذي أهدر كثيراً مما يتكلم به العرب، ولم يقبل كلام من اختلط منهم بالحوضر، هو موقف البصريين الذين اشتهروا بالتمحل في وضع القواعد، حيث يروى أن رجلاً قال لأبي عمرو بن العلاء: "أخبرني عما وضعت مما سميت عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقال:

¹ - أحمد بن فارس، الصحابي، ص 55، 56.

² - السيوطي، المزهر، 211/1.

³ - السيوطي، المزهر، 212/1.

كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب و هم حجة؟ فقال: أحمل على الأكثر، و أسمى ما خالفني لغات"¹.

و خلافا للمذهب البصري هذا، كان من العلماء من رأى أن الاحتجاج هو الاعتداد بما قاله الفصحاء الذين يوثق بهم، و يطمئن إليهم، و لغات العرب كلها جديرة بالاعتبار، و لا يصح رد إحداها بالأخرى، و هؤلاء هم الكوفيون الذين احتجوا بكلام القبائل التي اعتمد عليها البصريون، و زادوا لغات أخرى أبى البصريون الاستشهاد بها، و هي لهجات سكان الأرياف الذين وثقوا بهم، كأعراب الحطمية الذين غلط البصريون لغتهم و لَحَنُواها، و قبحوا لأجلها كلام الكسائي، و أعابوه، و اتهموه بأنه أفسد النحو؛ لأنه أخذ عن الحطمية الفساد، فأفسد بذلك ما كان قد أخذه بالبصرة كله².

ثانيا- النحو العربي و المنطق اليوناني:

لقد كان اليونانيون خلال تاريخهم الطويل روادا في الفكر الفلسفي، و اللغوي و الأدبي...، فعلموا أبناءهم النحو، ليتقنوا فنون الكلام و الكتابة، و شغلهم مسألة نشأة اللغة التي قسمتهم فريقين؛ هما: الطبيعيون و على رأسهم أفلاطون (Platon)، و الاصطلاحيون و على رأسهم أرسطو (Aristot)، و برعوا في كثير من العلوم، ما جعلهم أساتذة العالم القديم، و لم تقف ثقافتهم عند حدود وطنهم، بل تسربت إلى كثير من البلاد المعروفة في ذلك الوقت، بفعل الاختلاط و هجرة العلماء، من هذه البلدان

¹- أحمد أمين، ضحى الإسلام، 259/2.

²- م ن/ ص 306.

الجزيرة العربية، ففي الفترة التي انشغل فيها علماء هذه اللغة بتدوينها، و تدوين علومها، كانت الثقافة اليونانية أمراً معروفاً لديهم، ذلك أن تاريخ هذه الثقافة يعود إلى ما قبل ذلك بزمان طويل، فبدأوا التفاعل مع تلك الثقافة في وقت مبكر، و اتجهوا لنقلها إلى لغتهم بجهود غير منظمة، إذ يروى عن خالد بن يزيد بن معاوية الذي كان عالماً بالكيمياء و الطب أنه جمع حوله جماعة من المشتغلين بالعلم، و البارعين في اللغة اليونانية، لكي يترجموا كتبها إلى العربية، و كانت تلك أول معرفة للعرب بالثقافة اليونانية¹.

إلا أن هذا التفاعل لم يتوقف عند حد الترجمات و المطالعات، بل تعداه إلى التأثير، فهناك آثار يونانية، نحوية و منطقية أسهمت بشكل ملحوظ في بلورة التصورات المبكرة للنحاة العرب وهم يُشَيِّدون بناءً النحو العربي، وكان المستشرق الألماني (Mer) أول من زعم أن المنطق اليوناني قد أثر في النحو العربي على مستوى المفاهيم والمصطلحات²، إضافة إلى أنياس جيدي (Guidi)، و أدالبير مركس (A.Marx) اللذين يعدان من أقدم من زعم بوجود تأثير يوناني في النحو العربي في بدء نشأته³.

و لن يكون عسيراً أن نتبين صحة هذا الزعم، فبالاطلاع على مدونات النحو العربي تتضح العلاقة بين ما فيها من أصول شكلت أساس القاعدة اللغوية العربية، و بين علم المنطق الذي لم يكن وليد فكر عربي، بل نابع من التأثير اليوناني، فمن الواضح أن النحو العربي لم يصدر عن انفعال عاطفي، بل هو ابتكار علمي، له خصائصه، و منهجه الرياضي القائم على مجموعة من القواعد، ما جعله عالماً له أصوله و قدراته و نظراته المؤسسة على مبادئ المنطق الرياضي، و ما يقتضيه من ملاحظة المعطيات و الظواهر اللغوية، وإظهار التشابه بينها، ثم صوغ المعلومات من

¹- محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 18، 19.

²- جبرار تروبو، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللغة الأردني، 1982، ص 125.

³- عبد الرحمن حاج صالح، النحو العربي و منطق أرسطو، مجلة كلية الآداب، الجزائر، **أوائل السبعينات**، ص

هذه المعطيات، ووضع الفرضيات المستمدة من المعلومات المكتشفة، ثم التأكد من ملاءمة الفرضيات للواقع اللغوي، بإجراء ملحوظات جديدة، فإذا ثبت عدم تناقضها صيغت نظرية لغوية تفسّر ديناميكية اللغة وعملها، ثم عممت لتصير قانونا تفسر بمقتضاه جميع القضايا اللغوية¹.

و هذا حال القاعدة النحوية العربية التي مرت في مسيرة وضعها كما سبق أن بينا بجمع المادة اللغوية، و ملاحظتها، و صوغ جملة من المعلومات، استنادا إلى ما توفر من معطيات، ثم وضع الفرضيات التي صيِّرت بعد الاستقراء نظريات لغوية لا يمكن الخروج عنها، فجاء النحو العربي على شكل مجموعة من القواعد المعيارية، كثمرة تفكير علمي منطقي عند علمائنا اللغويين².

و لعل المنهج العلمي السليم يفرض علينا أولا أن نعرف ما هو المنطق، و ما موضوعه، حتى نستطيع أن نتبين مسلكه إلى نحونا العربي، و نتبين موضعه منه. قيل إن المنطق: " علم بما يجب أن يكون عليه الفكر في وجوده المثالي"³، فهو حدُّ، وقياسٌ، وبرهانٌ وتعليلٌ، إنه المعيار الصحيح للمعرفة، والميزان للحق، يضع القوانين، و يبحث في المبادئ العامة للتفكير الصحيح، ويعنى بوجه خاص بتحديد الشروط التي تهيئ لنا الانتقال من أحكام معلومة إلى ما يلزم عنها من أفكار أخرى، فهو ينسّق العمليات العقلية الكلامية⁴، لهذا كان المنطقة يعرفونه بأنه "البحث فيما ينبغي أن يكون عليه التفكير السليم"⁵؛ أي أنه القانون الذي يقود الإنسان إلى المعرفة عندما يهيء له سبل التفكير الصحيح.

¹ - مها خير بك ناصر، اللغة العربية والعولمة في ضوء النحو العربي والمنطق الرياضي، مجلة التراث العربي، ع 102 ، 2006 ، ص 104.

² - م ن/ص ن.

³ - يحي هويدي، ما هو علم المنطق، دراسة نقدية للفلسفة الوضعية المنطقية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1966، ص 12.

⁴ - مها خير بك ناصر، اللغة العربية والعولمة في ضوء النحو العربي والمنطق الرياضي، ص104.

⁵ - يحي هويدي، ما هو علم المنطق، ص 10.

و هو يقوم على مبادئ الاستنباط والبرهان، كالتفكير الرياضي الاستنباطي، البرهاني، اليقيني، الذي "يتخذ من النظر المتسلسل الخطوات في مسألة ما وسيلةً إلى اكتشاف المجهول، أو إثبات صحة المعلوم"¹، فالصلة إذاً بين المنطق و الفكر الرياضي صلةً تكامل وتشابه، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، حيث يقود المنطق الرياضي إلى أفكار منطقيّة، مرتبّة، ومتماسكة، تنتج كل فكرة عما سبقتها ببرهان منطقي، ولكن لا بد من أن نصل إلى أفكار، لا يقوم عليها برهان فنتقل كما هي، وهذه الأفكار يسميها العلم الرياضي مفاهيم أو أفكاراً أولية، يبدأ بها، أو ينطلق من قضايا أولية، لا برهان عليها، تسمى مبادئ، فلا تحتاج إلى تعريف، ثم تبرهن كل قضية استناداً إلى قضايا مبرهنة².

و هذا الشكل المنطقي الذي يأخذ به كل علم رياضي يجعل من مجموعة غير مترابطة من الأفكار والتعابير نظاماً متماسكاً، يسمى بالنظام الاستنباطي؛ وهو عملية ننتقل فيها من المسلمات إلى النتائج، وهذا الانتقال يستلزم وجود علاقة، أو علاقات معينة، بين المسلمة كأساس للوصول إلى النتيجة؛ فالمنطق الرياضي يستند في نظامه إلى فكرتي الثوابت والمتغيرات، والثوابت ينطلق منها العلم البرهاني؛ لإظهار المتغيرات المشتقة من تبدل في العلاقات التي تربط بين هذه الثوابت³.

أما عن موضوع علم المنطق فليس هو البحث عن الحقيقة، بل البحث فيها، في بنائها و نسقها المعماري، بالبحث في بنية العبارات و الحجج و تصنيفها، من أجل دراسة الروابط و العلاقات المختلفة بين أجزاء الفكر، إنه البحث في الفكر و في ضروب العلاقات و الأحكام و أنواع الاستدلالات المختلفة التي يؤدي إليها التفكير في الجهاز النظري المثالي الذي يتوج كل علم⁴.

¹ - حسن خميس الملق، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، دار الشروق، الأردن، ط1، 2007، ص15.

² - مها خير بك ناصر، اللغة العربية والعولمة في ضوء النحو العربي والمنطق الرياضي، ص105.

³ - مها خير بك ناصر، اللغة العربية والعولمة في ضوء النحو العربي والمنطق الرياضي، ص 105.

⁴ - يحي هويدي، ما هو علم المنطق، ص 12 و ما بعدها.

و يمكننا التمييز بين ثلاث مراحل في تكوين المنطق¹:

- ممارسة الجدل على نحو واع، و لكنه غير منظر بعد، واقف عند مستوى وصفات تجريبية، مستخدمة أكثر مما هي ظاهرة علنا.

- التصريح و التنظيم المنهجي لقواعد هذه المجادلة، و هو العمل الجديد، المعترف به بهذه الصفة، الذي أتاه أرسطو في التوبيقا.

- الانتقال من دراسة المجادلة، إلى نظرية التعقل الشكلي عموما؛ أي إلى المنطق، و هذا التقدم هو ما يقود من الطوبيقا إلى الهرمينيا، و الأناطوطيقا.

و من خلال هذه المراحل تتضح علاقة علم المنطق بالتأويل الذي صار فيما بعد أصلا من أصول النحو العربي.

و لا شك أن الاكتشاف الرئيس الذي توصل إليه أفلاطون، و الذي لم يستثمره شخصيا بل اكتفى بالإشارة إليه بشكل أوضح، يؤكد علاقة التأويل بالمنطق، يتمثل هذا الاكتشاف في ظهور فكرة القانون المنطقي، "فكما توجد قوانين تدير حركة الأفلاك، توجد قوانين تدير حركة الأحكام العقلية، مع مقارنة هي أن الأفلاك الروحية تحترم القوانين باستمرار، بينما نحن البشر ننتهك باستمرار القوانين التي تتحكم بمسار أفكارنا، لأننا لا نملك رؤية واضحة، و لهذا فإننا نقع في الضلال، و لاجتناب ذلك ينبغي علينا أن نعرف هذه القوانين، على نحو نتمكن فيه من الخضوع لها تماما"².

إن أفلاطون يوضح في اكتشافه هذا ضرورة الالتزام بنظام منطقي وفق ما هو موضوع من قواعد، و لا شك أننا كثيرا ما نحيد عن هذا الالتزام، و نخرج عن أصل القاعدة الموضوعية، و هنا نصبح مضطرين إلى تخريج هذه الصيغة الجديدة التي توافق الأصل، و ما من سبيل للتخريج غير التأويل.

¹- روبير بلانشي، المنطق و تاريخه، من أرسطو حتى راسل، ترجمة خليل أحمد خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، ص 24.

²- روبير بلانشي، المنطق و تاريخه، من أرسطو حتى راسل، ص 29.

بعد هذه التوضيحات التي مست المنطق في جانبه المستقل نحاول بيان العلاقة بينه وبين العلوم اللغوية، وخاصة النحو منها، وتحديد النحو العربي، فإذا كان المنطق بحثاً في العلاقات على اختلاف أنواعها، ونظراً في علاقات الترابط و التلازم بين أجزاء المسألة المعرفية الواحدة¹، فإن النحو العربي هو مراعاة علاقات النظم بعضه مع بعض، و الاعتناء بنظم الكلم أي اقتفاء آثار المعاني، وترتيبها في اللفظ على حسب ترتيبها في النفس، فالنظم ليس ضم الشيء إلى الشيء كيفما جاء واتفق، بل هو مراعاة لقواعد و قوانين علم النحو².

فكما أن العنصر الرياضي لا قيمة له إلا ضمن مجموع العلاقات التي تربطه بالعناصر الأخرى، كذلك العنصر اللغوي لا قيمة له في ذاته، بل في وظيفته الأدائية من خلال علاقته مع غيره، فاللغة مؤسسة على نماذج كلامية أسلوبية، تتمتع بخاصية تحليلية، جوهرها العنصر اللغوي، وصورتها العلاقات القائمة بين أجزائها³، و قد وصف ابن خلدون (ت 808هـ) هذا التواشج بين مختلف العناصر اللغوية بقوله إن: مؤلف الكلام كالبناء أو كالنساج، والصورة الذهنية المنطبقة كالقالب الذي يبني فيه، أو المنوال الذي ينسج عليه، فإن هو خرج عن هذا القالب في بنائه أو عن المنوال في نسيجه خرج عن الشكل المطلوب وكان فاسداً⁴.

ثم إن المنطق ميزان الفكر، واللغة هي القالب الذي ينصب فيه هذا الفكر، و هنا تبدو العلاقة بين العلمين واضحة، فالقوانين النحوية نتاج تفاعل العلاقات المنطقية بين الألفاظ والمعاني في وسطٍ فكري سليم مفعّل بأدوات المنطق، فما نعثر عليه من علاقات في الرياضيات نجده في اللغة، حيث تكون الفكرة المنطقية في العقل،

¹- حسن خميس الملق، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، ص15.

²- الجرجاني، دلائل الإعجاز، دار المعرفة بيروت، 1981، ص 4.

³- مها خير بك ناصر، اللغة العربية والعولمة في ضوء النحو العربي والمنطق الرياضي، ص105.

⁴- ابن خلدون، المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993، ص 491.

وصورتها في المستقر، وهي التعابير، ولكي تؤدي هذه التعابير غايتها تساق في علاقات مرتبة ومنظمة يقبلها المنطق¹.

1- القياس:

إن طبيعة بناء علم النحو والتعديد له استجابة لمنطق عام جعل النحاة يقيمون تصورات منطقية للقضايا النحوية قوامها فكرة التأويل التي لاقت فيما بعد معارضة شديدة من قبل مختلف الدارسين، من هذه التصورات -لا شك- القياس الذي يعد أحد أهم الأصول التي انبنى عليها النحو العربي.

و قد عرفه أرسطو (Aristot) في كتابه المباحث (Topics) بأنه: "الاستدلال الذي إذا سلمنا فيه ببعض الأشياء، لزم عنها بالضرورة شيء آخر"²، و عرفه بصيغة أخرى، مكررا المعنى نفسه في كتابه التحليلات الأولى (Prior Analytics)، بأنه "الاستدلال الذي إذا سلمنا فيه بمقدمات معينة، لزم عنها بالضرورة شيء آخر، غير تلك المقدمات"³.

و يكاد يكون في نظره الشكل المكتمل للاستقراء، لدرجة أن أحدهما يمكن أن يتماهى في الآخر، و لكنه مع ذلك ليس تماهيا كاملا؛ لأنه هو نفسه يعترف بوجود استقراءات دقيقة ليست قياسية تماما⁴.

و قد تأثر علماءنا بهذا المنهج المنطقي العلمي في تعديد اللغة، و وضع النظريات النحوية، فأسسوا قوانينهم على مبادئ المنطق الرياضي، حيث إن نظرياتهم جاءت بعد جمع المادة اللغوية - كما سبقت الإشارة- عن طريق الاستقراء الذي ساعدتهم مقوماته على وضع الفرضيات، والكشف عن القضايا الأولية التي كانت

¹ - مها خير بك ناصر، اللغة العربية والعولمة في ضوء النحو العربي والمنطق الرياضي، ص 105.

² - محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 67.

³ - محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 67.

⁴ - روبير بلانشي، المنطق و تاريخه، من أرسطو حتى راسل، ص 62، 63.

أساسا في بنية اللغة¹، و من ثمة وضع القاعدة إذا ثبت أن عددا كبيرا من النماذج اللغوية في ظاهرة ما قد انتظم وفقا لها، أما النماذج الشاذة عن هذه الصورة، فإنها تطوع قصرا حتى توافق تصورهم النظري، مطبقين عليها بذلك مبدأ القياس المنطقي، على اعتبار أن القاعدة حكم من أحكامه، و على كل الأمثلة أن تخضع لهذا الحكم، فيقال مثلا حق الحرف المشترك الإهمال، و حق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل، فهذا قياس يجب أن ينطبق عليه كل الحروف، و ما خرج عن ذلك فهو في حاجة إلى وجوه من التأويل²، و هو المعنى الذي ورد عند سيبويه، فقد كان يعني في رأيه أن ظاهرة من ظواهر اللغة، قد روى لها العرب قدرا من الأمثلة يمكن من بناء قاعدة نحوية³.

و قد عرفه بعض علماء العربية بأنه: "عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل"⁴، و أنه: "حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع"⁵، و حمل المجهول على المعلوم، و حمل ما لم يسمع على المسموع، و حمل الجديد من التعابير على ما اختزنته الذاكرة و حفظته من الأساليب المعروفة و المسموعة⁶، فصاغوا ما توصلوا إليه من فرضيات على شكل قواعد منطقية، لا يمكن خرقها، بل يقاس عليها، وإن اعترضتهم ظاهرة أو حكم لغوي، لا قاعدة له، فاسوه على القاعدة القانونية لما بينهما من تشابه معتبرين الأحكام المطردة أصلا، و الأخرى فروعاً. و هذا يعني أن القياس في النحو نوعان⁷:

¹- مها خير بك ناصر، اللغة العربية والعولمة في ضوء النحو العربي والمنطق الرياضي، ص 110.

²- محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 68.

³- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الانجلو المصرية، ط 3، 1966، ص 18.

⁴- الأنباري، لمع الأدلة، ص 93.

⁵- م ن/ ص ن.

⁶- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد و توجيه، دار الزائد العربي، بيروت، ط 2، 1986، ص 20.

⁷- محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 83.

- القياس النحوي: و يمثل الأحكام النحوية التي تصدق على النصوص اللغوية، الواردة بطريقة واحدة، أخذت منها القاعدة، ثم تعمم تلك القاعدة على النصوص التي لم ترد.

- القياس العقلي: و هو قياس أحكام على أحكام لنوع من المشابهة، فهذا الحكم كذا؛ لأنه مشابه أو قياس على كذا، و أُطلق عليه القياس العقلي؛ لأن للعقل فيه دورا في عقد المشابهة، و إقامة الصلة بين الأحكام.

و قد تصدى ابن مضاء لهذا النوع من القياس بالنقد الصريح، "مبيناً أن النحاة لم يتحروا الدقة في هذا النوع من القياس؛ و ذلك لأنهم يحملون الأشياء على الأشياء، دون أن تكون هناك صلة كاملة بين الأمرين، هذا من ناحية، و من ناحية أخرى، يدعون أنهم في ذلك تابعون للعرب، و أن العرب قد أرادت ذلك، و هم في كلا الأمرين قد جانبهم التوفيق..."¹

و في الحقيقة إن القياس بنوعيه قد عرف كثيرا من مظاهر الاضطراب نلخصها في ما يأتي²:

- وجود قياس واحد لا تؤيده النصوص المسموعة، و في هذه الحالة ينكره بعض النحاة مستدلين بتلك النصوص.

- تعارض الأقيسة، بأن يكون للأمر الواحد قياسان أو أكثر، و كلها في نظر النحاة صحيحة، فقد ذهب ابن مالك مثلا إلى اختيار اتصال الضمير في باب كان و خال، فيقول كنته و خلتنيه؛ وذلك لأن الاتصال هو الأصل، و ذهب سيبويه إلى اختيار الانفصال، و ذلك أن الضمير في البابين خبر في الأصل، و حق الخبر الانفصال، ففاس كل منهما على أصل لا ينكره النحاة، و لعل هذا دليل واضح على أن علماء العربية قد تمحلوا في وضع قواعدها.

¹ - محمد عبيد، أصول النحو العربي، ص 86، وينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، ص 156، 157.

² - م ن/ ص 73، 74.

و على الرغم من هذا الاضطراب فإن النحاة قد أكدوا على أهمية القياس في اللغة، نظرا للدور الكبير الذي لعبه في بناء قواعدها، فقد كان ميزانا لسلامة العلاقات النحوية، وعصاما لقوانينها اللغوية من الخطأ، "فعلماء القرن الثاني الهجري بعد أن وردت لهم تلك الذخيرة اللغوية العظيمة، و بعد أن ورثوا من الأساليب الأدبية القدر الكبير، جعلوا كل هذا الذي جاءهم عن العرب الفصحاء أساسا يبنون عليه ما قد يعن لهم، أو نورا يهتدون على ضوئه، رغبة منهم في الاحتفاظ للعربية بطابعها، و الإبقاء على خصائصها؛ لأنها ليست لغة للأدب العربي فحسب، بل هي قبل كل شيء لغة الدين و لغة القرآن الكريم"¹، ولذلك قال ابن جني: "هذا موضع شريف، وأكثر الناس يضعف عن احتمال لهغموضه ولطفه، والمنفعة به عامة والتساند إليه مقومجد، وقد نص أبو عثمان عليه، فقال: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت (قام زيد) أجزت ظرف بشر وكرم خالد..."²، و قال: "مسألة واحدة من القياس أنبل و أنبه من كتاب لغة عند عيون الناس"³، و قال أبو علي الفارسي: "أخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس"⁴، لهذا عرفوا النحو بقولهم: "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"⁵، و هي مقولات تثبت مدى عناية نحاة العربية بمبدأ القياس؛ لأن الخطأ فيه يعني الخطأ في التفكير المنطقي؛ ولأن استخدام الفكر، ومعايير القياس الصحيحة، دليل على جوهر العلاقة بين الفكر والمنطق، فربطوا إدراك العلاقات النحوية السليمة بالإدراك العقلي للمرئيات والتعبير عن علاقتها⁶.

¹- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 1.

²- ابن جني، الخصائص، 357/1.

³- ابن جني، الخصائص، 88/2.

⁴- م ن/ ص ن.

⁵- أبو علي الفارسي، التكملة، تحقيق كاظم المرجان، مديرية دار الكتاب، جامعة الموصل، 1981، ص 1.

⁶- مها خير بك ناصر، اللغة العربية والعولمة في ضوء النحو العربي والمنطق الرياضي، ص 108.

إلا أن ابن مضاء قد ثار على هذا الأصل كما ثار على غيره، فوقف عند أمثلة له ليبين فساده، منها تعليلهم لإعراب الفعل المضارع لقياسه على الاسم، "فالأصل في الاسم الإعراب، والفعل فرع، وهي فرعية يأخذها الفعل لعلتين، لا لعلة واحدة: أما العلة الأولى فهي أنه يكون شائعاً فيخصص على نحو ما نعرف في الأسماء؛ فإن كلمة (رجل) تصلح لجميع الرجال، فإذا قلت (الرجل) اختص الاسم بعد أن كان شائعاً، وهذا نفسه نراه في الفعل المضارع، فإن كلمة (يذهب) تصلح للحال والاستقبال، فإذا قلنا (سوف يذهب) اختص الفعل بالمستقبل بعد أن كان شائعاً. والعلة الثانية التي يسوقها النحاة هي أن لام الابتداء، تدخل على المضارع كما تدخل على الاسم، فنقول: (إن زيدا ليقوم)، كما تقول (إن زيدا لقائم)، وهاتان العلتان تتيحان للمضارع أن يأخذ حكم الاسم في الإعراب"¹.

وهذا كله مردود من وجهة نظر ابن مضاء؛ إذ يرى فيه إغراقاً في التفسير وبعداً في التقدير، فلم يكن الإعراب أصلاً في الاسم وفرعاً في المضارع؟! إنه أصل فيهما معاً؛ لأن كلا منهما له أحوال متعددة مختلفة لا تعرف إلا بالإعراب؛ لهذا يذهب إلى أن الخير من ذلك كله أن نقول: إن الفعل المضارع يعرب إذا لم يتصل بنون النسوة ولا بنون التوكيد، ومعنى ذلك أننا نصف أحوال الأشياء في نفسها، ولا نلجأ إلى تعليل هذه الأحوال ولا إلى فرض قياس بينها وبين غيرها؛ لأن ذلك يوقعنا في مشاكل نحن في غنى عنها"².

2- التعليل:

إن شأن التعليل في النحو العربي كشأن القياس، فقد تسرب إليه تحت تأثير المنطق الأرسطي، ثم بعد ذلك دخل الفقه و علم الكلام، و بمرور الزمن تأثر كل منها

¹ - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 39.

² - م ن/ ص 40 .

بالآخر بفعل الدفعة المنطقية التي ساقتهم جميعا إلى ذلك، و قد كان في مبدئه سهلا شأن كل أمر في بداياته، لكنه صار صناعة فكرية ميزت العقلية العربية فيما بعد¹.
و قد ذهب ابن جني إلى أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين. وعلل ما ذكره بقوله: "وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه"².

و وجه رأيه كما اتضح من هذا القول أمران³:

- الأمر الأول: أنه يمكن إدراك علة لكل حكم نحوي، وليس كذلك علل الفقه، فكثير من أحكامه تعبدي.
- الأمر الثاني: مترتب على الأول، وهو أن علل النحو ترجع إلى الطبع والحس، بخلاف علل الفقه فإنها إمارات للأحكام فقط.

لكن هذا الاتجاه لا يستمر على إطلاقه عند ابن جني، فتراه يتوسط مرة أخرى في الأمر، ويذكر أن علل النحو ضربان، واجب لا بد منه؛ لأن النفس لا تطيق في معناها غيره، وهذا لا حق بعلل المتكلمين، والآخر ما يمكن تحمله لكن على استكراره، وهذا لاحق بعلل الفقهاء، ويضرب للتعليل الأول مثلا بقلب الألف واوا للضمة قبلها، والثاني ياء بعد الكسرة مثل (عصافير)، إذ يمكن أن تنطق (عصافور) لكن على استكراه⁴، لكن الزمخشري يعكس القضية، فيرى أن أصول الفقه في عمومها مبني على أصول العربية، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين والإستظهار في مآخذ النصوص بأقوالهم والتشبهت بأهداب فسرهم وتأويلهم⁵.

¹- محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 118.

²- ابن جني، الخصائص، 1/ 48.

³- محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 118.

⁴- ابن جني، الخصائص، 1/ 144 و ما بعدها.

⁵- الزمخشري، المفصل في علم العربية، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993، ص 18.

عندما شرح أرسطو مبدأ الحركة قائلاً: "كل متحرك فواجب ضرورة أن يكون يتحرك عن شيء ما، فأما إن لم يكن مبدأ حركته فيه، فظاهر أنه إنما يتحرك عن شيء آخر"¹، يبدو متأثراً بمبدأ (أن لكل معلول علة) الذي انحدر إليه من مدرسة الطبيعيين اليونانيين، بزعامة (طاليس)، و التي فكرت في علل الوجود، فأرست مبدأها هذا².

و قد صنف أرسطو العلل إلى أربع: علة مادية وصورية وفاعلية وغائية³:

- العلة المادية: هي التي يجاب بها عن سؤال: ما الشيء، أو ما المادة التي تكونه؟
- العلة الصورية: هي أوصاف الشيء، و مميزاته، أو ما يجاب بها عن كيف؟
- العلة الفاعلية: هي التي يجاب بها عن: من فعل الشيء، أو من المؤثر في وجوده؟
- العلة الغائية: هي التي يجاب بها عن: لم، أو عن مقصد الشيء وهدفه؟

و لعل النوع الأخير من هذه العلل شائع بكثرة في كتب النحو، فقد كثر اهتمام النحاة بها، فكثرت فيها مؤلفاتهم، وطالت مصنفاتهم، ولنا أن نراجع ما توفر لدينا من هذا التراث لنعرف مدى انتشار هذه الفكرة، فهذا ابن الأنباري في (الإنصاف)، يعلل كل مذهب في كل مسألة، حتى يجد سبيلاً للانتصار لمذهب معين، و مما ورد من تعليقات في كتابه قوله في جواز إضافة الاسم إلى اسم يوافق في المعنى: ف " ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، و ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك في كتاب الله و كلام العرب كثيراً... و أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز؛ لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف و التخصيص، و الشيء لا

¹- نقلا عن: جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين، مع مقارنته بنظيره عند البصريين- دراسة ابستمولوجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1994، ص 106.

²- جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين، مع مقارنته بنظيره عند البصريين- دراسة ابستمولوجية، ص 106.

³- ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 113.

يتعرف بنفسه؛ لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنيا عن الإضافة، و إن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف، إذ يستحيل أن يصير شيئا آخر بإضافة اسمه إلى اسمه، فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظهما متفقا"¹.

و قوله في علة إعراب الفعل المضارع: "أجمع الكوفيون و البصريون على أن الأفعال المضارعة معربة، و اختلفوا في علة إعرابها، فذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت لأنه دخلها المعاني المختلفة، و الأوقات الطويلة، و ذهب البصريون إلى أنها أعربت لثلاثة أوجه؛ أحدها: أن الفعل المضارع يكون شائعا فيخصص، كما أن الاسم يكون شائعا فيخصص...، و الوجه الثاني: أنه تدخل عليه لام الابتداء، تقول: إن زيدا ليقوم، كما تقول: إن زيدا لقائم، فلما دخلت عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم دل على مشابهة بينهما، ألا ترى أنه لا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل الماضي، و لا على فعل الأمر... و الوجه الثالث: أنه يجري على اسم الفاعل في حركته و سكونه، ألا ترى أن قولك (يضرب) على وزن (ضارب) في حركته و سكونه، فلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذه الأوجه و جب أن يكون معربا كما أن الاسم معرب"².

و مهما يكن من أمر العلة فإنها عند النحاة وسيلة لتفسير الظواهر النحوية واللغوية، وشرحها شرحا مفصلا، بعد أن أصبح الدرس النحوي حاجة ماسة يسعى المتعلمون إلى تعلمه؛ لأن التعليم يعتمد الإيضاح، و بيان أسباب كل ظاهرة، و الإجابة عن استفسار كل متعلم عما يشكل عليه³، من ذلك مثلا قول الرضي على لسان سيبويه، في باب (المنادى): "وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به،

¹ - الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، بين النحويين البصريين و الكوفيين، 436/2، و ما بعدها.

² - م ن / ص 549، 550

³ - كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء، الأردن، ط1، 2006، ص 102.

وناصبه الفعل المقدر، وأصله عنده: يا أدعو زيداً، فحذف الفعل حذفاً لازماً، لكثرة الاستعمال، لدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته¹، فالعلة التي أوردها هنا هي كثرة الاستعمال، وقد علل بها حذف فعل النداء بعد أداة النداء.

و كقول الزمخشري في بيان حكم (غير) في الإعراب: "و حكم غير في الإعراب حكمُ الاسم الواقع بعد إلا تنصبه في الموجب، و المنقطع و عند التقديم، و تجيز فيه البدل و النصب في غير الموجب، و قالوا: إنما عمل فيه غير المتعدي لشبهه بالظرف لإبهامه"². فعلل عمل الفعل المتعدي في (غير) بالمشابهة بينه و بين الظرف، و علل في الوقت نفسه هذه المشابهة بالإبهام.

و هذا التعليل الأخير يطلق عليه علة العلة، و قد قال عنه ابن جني: "وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة، ألا ترى أنه إذا قيل له: فلم ارتفع الفاعل قال: لإسناد الفعل إليه، ولو شاء لابدأ هذا، فقال في جواب رفع زيد من قولنا قام زيد: إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مغنياً عن قوله: إنما ارتفع بفعله حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل"³.

أما السيوطي فقد قال إن هذا النوع من التعليل لا يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، و إنما يستخرج من كلامها الحكمة التي وضعتها في الأصول النحوية⁴.

¹- الرضي، شرح الكافية، 20/2.

²- الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص 89.

³- ابن جني، الخصائص، 173/1.

⁴- السيوطي، الاقتراح، ص 56 و ما بعدها.

و قد ذكر الزجاجي أن للعل أنواعا ثلاثة هي¹: العلل التعليمية؛ و التي يعرف بها كلام العرب؛ لأنها بمثابة القوانين المستنبطة من كلامهم، و التي تحفظ انتظامه، و العلل القياسية، و الجدلية النظرية؛ و هي ما لا يعرف به كلام العرب، لهذا كانت علل القياس و الجدل مما يستغنى عنه في كلام العرب، و ذلك مذهب ابن مضاء الذي كان من الثائرين على علة العلة، أو على العلل الثواني و الثوالت، حيث "لم يتشبت بإلغاء العلل جملة، فإن فيها قدرا لا يمكن أن نلغيه، و هو العلل الأول التي جعلنا نعرف مثلا أن كل فاعل مرفوع، أما ما وراء ذلك من العلل الثواني و الثوالت، فحري بنا أن نحطمه تحطيمًا"²، و هذا ما جعله يقول: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالت، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رُفِع؟ فيقال؛ لأنه فاعل، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال: كذا نطقت به العرب ... ولو أجبنا السائل بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه، وقال: فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل، فلا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل، وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول، ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون، فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم"³.

و خلاصة القول هنا إن النحاة اهتموا إلى العلة لاهتمامهم بالمعنى خلافا لما اتهموا به غالبا، فكان اختلافهم في التعليل راجعا إلى اختلافهم في تحديد المعنى المراد، فيروى أن عيسى بن عمرو، و أبا عمرو بن العلاء كانا يقرآن قوله تعالى: (يا جبال أوبي معه و الطير)⁴ بالنصب، و يختلفان في التأويل، فعيسى يقول: هو على النداء، و أبو عمرو يقول: لو كان على النداء لكان رفعا، و لكنها على إضمار (و

¹- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط2، 1973، ص 64.

²- ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 35، 36.

³- م ن/ ص 36.

⁴- سبأ/10.

سخرنا) الطير، و لم يخرج أي منهما عن التعليل المفضي إلى الفهم الصحيح، المرتبط بتركيب الكلام، و طبيعة اللغة، على الرغم من اختلافهما في التقدير¹.

3- العامل:

يعرف النحاة العامل بقولهم: "ما به يُنْقَوَم، أي يحصل المعنى المقتضى، أي معنى من المعاني المعتورة على المعرب، المقتضية للإعراب، ففي: جاءني زيد، جاء: عامل، إذ به حصل معنى الفاعلية في زيد، فجعل الرفع علامة لها، و في: رأيت زيدا، رأيت: عامل، إذ به حصل معنى المفعولية في زيد، فجعل النصب علامة لها، و في: مررت بزيد، الباء: عامل، إذ به حصل معنى الإضافة في زيد، فجعل الجر علامة لها"².

من خلال هذا التعريف نتبين جليا أن للعقل نصيبا واضحا في فكرة العامل، لما فيها من حديث عن التأثير و التأثر، و الوجود و العدم، التي تأثر فيها النحاة العرب بغيرهم من الأمم الأخرى، و خاصة اليونان الذين كانوا في ذلك أصحاب علم واسع، فمن قوانين المنطق القديم أن لكل شيء سبباً وأن لكل حادث محدثاً، وهذا ما يعرف لدى المناطق بقانون السببية، الذي أثار شغف نحاة العربية فجعلوه أساساً لعلمهم، ومن هنا نشأت عندهم نظرية العامل، التي تشغل حيزاً كبيراً من كتبهم، وتعد أهم موضوع عندهم.

إن هذه النظرية التي تقوم على مبدأ التأثير و التأثر موجودة في كتاب أرسطو الموسوم بـ (قاطيغورياس أو المقولات)، و الذي يضم عشر مقولات، تتمثل التاسعة في مقولة (ينفعل)، بمعنى قبول أثر المؤثر، أما العاشرة، فهي مقولة (يفعل)، بمعنى التأثير في الشيء الذي يقبل الأثر، مثل التسخين و التسخن، و القطع و الانقطاع³.

¹- كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص 103.

²- نور الدين عبد الرحمن الجامي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق أسامة طه الرفاعي، دار الأفاق العربية، القاهرة، ط1، 2003، 197/1.

³- الخوارزمي، مفاتيح العلوم، طبعه عثمان خليل، ط1، 1930، ص 89.

و قد أشار الخوارزمي في مفاتيح العلوم إلى الصلة الموجودة بين حركات الإعراب و ألقابه كأثر للعامل، في النحويين العربي و اليوناني، يقول: "فالرفع عند أصحاب المنطق من اليونانيين و او ناقصة، و كذلك الضم و أخواته، و الكسر و أخواته عندهم ياء ناقصة، و الفتح و أخواته عندهم ألف ناقصة"¹، و تتضح تلك الصلة أكثر إذا أضيف لذلك أن الخليل قد اشتهر بأنه غير النقط، إلى الحركات، و أنه قال: "إن هذه الحركات أبعاض الحروف، و هي فكرة النحو اليوناني التي أوردها الخوارزمي"².

لقد تعدى اهتمام النحاة بالعلامة الإعرابية إلى العامل المسبب لها، حيث يرجع كل شيء في الجملة العربية إليه، فهو ضابط الرتبة فيها، يقول ابن جني في باب الحال: "و العامل في الحال على ضربين متصرف و غير متصرف، فإذا كان العامل متصرفا جاز تقديم الحال عليه، تقول: جاء زيد راكبا، و جاء راكبا زيدا، و راكبا جاء زيدا، و كل ذلك جائز؛ لأن جاء متصرف...، فإن لم يكن العامل متصرفا لم يجز تقديم الحال عليه"³، و هو مسبب الحركة، فالرفع لا بد له من رافع، والنصب لا بد له من ناصب، والجر كذلك، وما حذف لا بد من تقديره؛ لأن العامل لا بد أن يستوفي معموله، و من هنا كانت حاجتهم إلى تقدير فعل في جملة (يا عليُّ) الندائية، وفي قولنا (النارَ) أو (الأسدَ) في التحذير؛ لأنهم لا يقبلون أن تكون الكلمة منصوبة دون عامل النصب فيها، وهو الفعل الذي اعتبروه أقوى العوامل؛ لأنه لا بد أن يعمل في اسم على الأقل، وهو الفاعل الذي لا يخلو فعل منه، صريحا كان أو ضميرا، بنوعيه الظاهر والمستتر، بل إنهم لقوته أعملوا ما تضمن معناه كأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة...⁴.

¹ - م ن / ص 44 ، 46.

² - محمد عبيد، أصول النحو العربي، ص 203.

³ - ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، 1988، ص 52.

⁴ - خليل أحمد عميرة، في التحليل اللغوي، ص 56.

ونظرا لاهتمامهم البالغ بهذه القضية لا نكاد نعثر على مدونة نحوية قديمة لم تبحث في قضية العوامل، فهذا الجرجاني يؤلف كتابا يسميه (العوامل المائة)؛ لأنه يرى أنها من الأهمية ما لا يجعل أحدا يستغني عن معرفتها، واستعمالها، صغيرا كان أو كبيرا، واليا أو قاضيا، رفيعا أو وضيعا، و يجعلها قسمين؛ لفظية ومعنوية، واللفظية أيضا قسمان؛ سماعية وقياسية:

العوامل اللفظية السماعية: ما سمعت عن العرب، ولا يقاس عليها، وهي واحد وتسعون عاملا، موزعة على ثلاثة عشر نوعا: حروف تجر الاسم فقط، وهي سبعة عشر حرفا: من، إلى، في، اللام، رب، على، الكاف، مذ ومنذ، حتى، واو القسم، باء القسم، حاشا، خلا، عدا. و الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي ستة أحرف: إن، أن، كأن، لكن، ليت، لعل. و حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر: (لا) و (ما) المشبهان بليس. و حروف تنصب الاسم المفرد فقط، وهي سبعة أحرف: (واو) المعية، (إلا) للاستثناء، (يا، أي، هيا، أيا، الهمزة) للنداء. و حروف تنصب الفعل المضارع، وهي أربعة أحرف: أن، لن، كي، إذن. و حروف تجزم الفعل المضارع، وهي خمسة أحرف: إن، لم، لما، لام الأمر، لا الناهية. و أسماء تجزم الأفعال على معنى (إن) للشرط والجزاء، وهي تسعة أسماء: من، أي، ما، متى، مهما، أينما، أني، أنى، حيثما، إذ ما. و أسماء تنصب أسماء نكرة على التمييز، وهي أربعة: عشرة إذا ركبت مع اثنين إلى تسعة، كم، كأين، كذا. و كلمات تسمى أسماء الأفعال، بعضها يرفع، وبعضها ينصب، وهي تسع كلمات. والناصب منها ست كلمات: رويد، بله، هاء، دونك، عليك، حيهل. والرافعة منها ثلاثة كلمات: هيهات، شتان، سرعان. و الأفعال الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي ثلاثة عشر فعلا: كان، صار، أصبح، أمسى، أضحى، ظل، بات، مازال، ما برح، ما فتىء، ما انفك، مادام، ليس. و أفعال المقاربة ترفع اسما واحدا، وهي أربعة أفعال: عسى، كاد، كرب، أو شك. و أفعال المدح والذم، ترفع الاسم المعرف بلام التعريف وبعده اسم مرفوع يسمى المخصوص بالمدح والذم، وهي أربعة أفعال: نعم، بئس، ساء، حبذا. و أفعال الشك

واليقين، وتسمى أفعال القلوب، وهي: علمت، رأيت، وجدت" وهذه الثلاثة لليقين"-
وظننت- حسبت- خلت" للشك"- وزعمت" متوسطة بين الستة" فهذه سبعة¹.
اللفظية القياسية: ما سمعت عن العرب، ويقاس عليها، و هي ما كان لها أمثلة
مطردة مكنت النحاة من بناء قاعدة كلية في ذلك النوع من العوامل، وهي سبعة: الفعل
على الإطلاق، و اسم الفاعل، و اسم المفعول، و الصفة المشبهة، و المصدر، و الاسم
المضاف، و الاسم التام².

العوامل المعنوية: من المعاني التي تعرف بالجنان، فليس للفظ فيه حظ، وهي أمران:
الأول: العامل في المبتدأ والخبر الثاني: العامل في الفعل المضارع الرفع³.
إن مفهوم العامل هذا أدى إلى توليد مقولات نحوية أخرى كالإضمار والحذف،
وظفت في تحليل الكلام وصولاً إلى نظام اللغة، وافترض محذوف أو مضمرة في
الكلام، يغير الكلام عن ظاهره، بإضافة أو زيادة ما يفترض أنه محذوف أو مضمرة،
وهذا ما جعل ابن مضاء يثور على هذه النظرية، على الرغم من بنائها الهندسي
المحكم، ويرفض أن تكون جل ما يشغل النحاة، فرد عليهم في كتابه (الرد على النحاة)
قائلاً: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه
على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعائهم أن النصب والخفض والجزم لا
يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي ومعنوي، وعبروا عن ذلك
بعبارات توهم في قولنا: (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي
في (عمرو) إنما أحدثه (ضرب)"⁴. فهو يرفض أن تكون هذه العلامات الموجودة
على آخر كل كلمة في الجملة بسبب عامل لفظي أو معنوي. ورد على من يزعمون
أن العامل في النحو ليس عاملاً حقا، وإنما هو تمثيل وتخيل، جيء به لغرض تيسير

¹ - عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تحقيق البدرابي زهران، دار المعارف،
القاهرة، 2ط، ص85 و ما بعدها.

² - م ن/ ص 86.

³ - م ن/ ص 84 و ما بعدها.

⁴ - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 76.

النحو، وتسهيل تعلمه، بأن هذه الفكرة التي جئى بها للتيسير والتسهيل لا تفعل شيئاً من ذلك، بل بالعكس فإنها تزيد الأمر صعوبة وتعقيداً، فلولاها ما عانى الناس في البحث عن المحذوفات والمضمرات، وتقديرها حتى كأنها موجودة، على الرغم من أنها ليست كذلك، ولولاها ما فكر الناس في محذوفات لم يقصد إليها العرب حين نطقوا بكلامهم موجزاً؛ لأنهم لو أرادوا هذه المحذوفات، ولو فكروا فيها لنطقوا بها، ولخرج كلامهم بذكرها من باب الإخبار إلى باب الإطناب، ولزالت عنه مسحة الاقتصاد والإيجاز الذي يزيد التعبير بلاغة وجمالاً¹.

لا شك أن ثورة ابن مضاء على نظرية العامل مبالغ فيها؛ لأن رغبته في ترك العامل لا مبرر لها، ما دام أثره واضحاً، ففي قولنا (ضرب زيد عمراً) نجد أن عامل الرفع في (زيد) والنصب في (عمرو) هو الفعل (ضرب)، ويكون لرأيه بعض الواجهة عندما يتعلق الأمر بأساليب معينة، كقولنا (سبحان الله)، فالنحاة هنا يقدرون - بحثاً عن عامل النصب في كلمة سبحان - الفعل (أسبح)، فيقولون إنها جملة فعلية لفعل محذوف تقديره (أسبح) دون حاجة إلى هذا التقدير؛ لأنه لا يخدم المعنى بقدر ما يسوقنا إلى تأويلات قد تبعدنا عن المعنى المقصود، وفي مثل هذه الجملة يكفيننا أن نقول إنها صيغة تعجب أو جملة تعجبية، وما من داع لتقدير فعل محذوف.

4- التأويل:

بعد أن جمع النحاة المادة اللغوية التي يمكنهم الاحتجاج بها حسب ما تقدم من شروط استقروها، وراعوا الحكم السائد في الأغلب منها و الأعم، فدققوا علله، و صنفوها، ثم وضعوا قوانينهم المطردة، لكن جملة من التراكيب المنقولة عن الأصناف المحتج بها خرجت عن هذه القوانين، فبذلوا ما في وسعهم لردها إلى الصورة التي

¹ - م ن / ص 26.

صاغوا قاعدتهم وفقا لها¹، و بهذا وجدوا أنفسهم مضطرين إلى التأويل الذي يرد التراكيب في مجملها إلى أصلها.

وعلى الرغم من أن علم اللغة الحديث يعتبر التأويل وسيلة لا بد منها في التحليل اللغوي؛ لأنه في كثير من صورته وسيلة ذات جدوى، لإبراز معنى الجملة، وعلى الرغم أيضا من أن النحو التحويلي يرى أن وراء المنطوق تركيبا آخر هو البنية المضمرة²، فإن نحاة العربية قد غالوا في الركض وراء مفاهيم قادتهم إلى تأويل الجمل التوام التي لا تحتاج لفهمها تأويلا ولا تقديرا، فإن كان هذا التأويل مفيدا في مواضع، ولا يفهم المعنى بدونها فيها، فإنه في مواضع أخرى حط لكلام العرب عن رتبة البلاغة وادعاء بالنقصان فيما هو كامل³.

و كل ذلك إنما جاء كنتيجة للتأثر العربي بالفكر المنطقي اليوناني الذي نستطيع أن نقول إنه دخل في صراع مع علوم العربية، فكانت الغلبة في النهاية له، فالمقولات المنطقية العشر، و هي: الجوهر و الكم، و الكيف و الزمان و المكان و بالإضافة والوضع و الملك و الفاعلية و القابلية، هي المرجع الذي آلت إليه قضايا النحو، و المعول عليها في مختلف مسائله، فللكلمة جوهر لا يتغير بإعلال و لا إبدال، و تقوم مقولة الكم مقام الأصل في اعتبار كمية الحروف، و تجري مقولة الزمان على الفعل دون مراعاة لاستعمالاته، و تقضي مقولتا المكان و الكيف إلى تقدير الحركات في أواخر الكلم، و تقتضي مقولة الإضافة كوجوب إضافة الفعل إلى فاعل تقدير الفاعل إن لم يكن ظاهرا، و تستبد مقولة الوضع بالجملة فتنزلها منزلة المفرد في إجراء أحكام الإعراب، و هلم جرا⁴.

و على الرغم من كثرة التأويلات في كتب النحو العربي إلا أننا لا نكاد نعثر على تعريف واحد للتأويل في هذه المصنفات جميعا؛ لأن النحاة لم يشيروا له في

¹ سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص 80.

² مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان، ط1، 1997، ص 30.

³ ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 76.

⁴ تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو سكسونية، القاهرة، ص 20.

مؤلفاتهم نظرياً، بل تناولوا الفكرة من جانبها التطبيقي، غير أن السيوطي ينقل نصاً في كتاب الاقتراح عن أبي حيان الأندلسي، يوضح فيه وظيفة التأويل، وذلك بقوله: "إنما يسوغ التأويل إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة، فيتأول"¹، وليس المراد بالجادة النطق العربي و ظاهر الكلام، بل القواعد النحوية التي استخلصها النحاة من استقراءهم كلام العرب، فما خرج عن تلكم القواعد يجب أن يتأول، ويصرف عن ظاهره، حتى يوافق قوانين النحو، وأحكامه².

و ما تجدر الإشارة إليه أن معنى التأويل كان يرد عندهم بعبارات مختلفة، منها: أن العرب تريد كذا، أو تعني كذا، و غالباً ما يتركون ذلك للسامع، فلا يستخدمون أي تعبير دال على التأويل³.

و بتحري استعمالهم للمصطلح يتضح أنه يطلق عندهم "على أساليب مختلفة ترمي إلى إضفاء صفة اتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد"⁴، فهو صرف الظواهر اللغوية إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير و تدبر؛ للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو، و هو ما يتفق مع المعاجم اللغوية التي تذهب إلى أنه رد معاني الكلام و إرجاعها إلى أصلها الذي تحمل عليه، و يجب أن تنتهي إليه.

و لا شك أن التأويل في البيئة النحوية يختلف عنه في البيئات الأخرى من فلاسفة و متكلمين و أصوليين و مفسرين، فهو في هذه البيئات كما سيأتي يعني إدراك المقاصد⁵، مما يجعله وثيق الصلة بالكشف الذي يعني الفهم و الإبانة، أما في النحو فهو مرتبط بالتقدير الذي يؤدي إلى الالتزام بالقاعدة تحقيقاً لشروط الفصاحة و الابتعاد عن الخطأ.

¹ - السيوطي، الاقتراح، ص 34.

² - محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 157.

³ - جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين، ص 140.

⁴ - علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب القاهرة، 2007، ص 232.

⁵ - السيد أحمد عبد الغفار، ظاهرة التأويل و صلتها باللغة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص 56.

ثالثاً- دواعي التأويل النحوي:

1- القاعدة النحوية:

تعود المسؤولية الرئيسية للتأويل و الاختلافات في النحو العربي للقاعدة اللغوية التي انبنت - كما سبق أن بينا- تحت تأثير المنطق اليوناني، فما من شك في أن التأويل وجد في النحو نتيجة نظر عقلي عميق، دفعت إليه الأصول النحوية التي جعلت النحاة يطوعون النصوص كرها لتتوافق معها¹، و من هذه الأصول نظرية العامل التي أخذت حكم المسلمات، فلها الدور البارز في تغذية الخلاف بين النحاة في الباب الواحد، و حول المسألة الواحدة، و بسببها انشغل النحاة عن دراسة الجملة دراسة أسلوبية، فتعلقت دراستهم بالبحث عن العوامل المختلفة، وتوزعت قواعد الحكم الواحد على أبواب مختلفة، فاهتمت كتبهم بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات، و بنواصب الفعل وجوازمه، أكثر من اهتمامهم بالجملة وأنواعها، وفي خضم أحاديثهم النحوية لا نجد إلا حديثاً عن العوامل، وأثرها في أركان الجملة المختلفة، فإذا نحن نظرنا إلى كتب النحو القديمة والحديثة، فإننا نفاجأ بطريقة تقسيمهم وتصنيفهم لأبوابها، فقد وزعت بحسب العوامل، حتى أنهم لم يراعوا ما يربط أجزاء الباب الواحد من معاني يفترض أن تبوب الكتب بحسبها.

ولما كانت العوامل موجبة للإعراب، وكان هذا الأخير أثرًا للعامل على الكلمات، فقد اتجه اهتمام النحاة إليه، وكأنهم لم يدركوا من النحو إلا الإعراب، مع أن النظام المتناسك الذي تظهر به الجملة العربية لا يتحقق إلا إذا تضافرت قرائن وتعاونت، ليس الإعراب إلا واحدة منها²، فقد اهتم الناس بالإعراب وعدوه مظهرًا لثقافتهم ومهارتهم الكلامية، فراحوا يتنافسون في إتقانه ويخضعون أقوال الأدباء وأقوالهم لميزانه، فليس الفصيح في رأيهم إلا من راعى قواعده وقوانينه، وليس الجيد

¹ - محمد عيد، أصول النحو العربي، ص161.

² - محمد عبد اللطيف حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب، القاهرة، ص 181،

إلا ما اتبع أصوله ونظامه¹، بل إنهم أولوه أهمية أكثر من ذلك، فهو في نظر بعضهم النحو كله.

لقد أدت فكرة العامل هذه دورا كبيرا في تغذية مد أفق الخلافات النحوية و تعدد مذاهبها، بسبب الاهتمام البالغ بها، حيث كان النحاة قديما يبحثون عن تقدير العوامل و تأويلها، حتى تستوي الأحكام على الظواهر اللغوية، إذا تكونت لديهم قواعد نتيجة استقراء النصوص المحتج بها، فاهتموا نتيجة لذلك بفكرة تخريج الشواهد، و إخضاعها للتأويل من أجل أن توافق قواعدهم².

وهنا أولوا وفسروا النظام اللغوي انطلاقا من نصه بالتقدير، مما جعل لغتهم الواصفة هته تكون اعقد من النظام نفسه، وهذا حال لغة التفسير والتأويل التي هي الميتالغة النحوية المسائرة لبناء اللغة كما هي، فالمقولات النحوية من قبيل الفاعل والمفعول والاسم والفعل والحرف والنصب والرفع والكسر والعمل... هي جهاز لتأويل النظام اللغوي عندهم.

من القواعد النحوية أيضا قضية الإسناد التي تعتبر أهم قرينة تقوم عليها الجملة العربية، و هي الرابط المعنوي بين طرفي الجملة (من فعل وفاعل أو مبتدأ و خبر)، حيث يقع أحدهما على معنى الآخر، فيسند إلى الكلمة حصول الشيء أو عدم حصوله، أو يطلب بها حصوله، وبذلك تتطلب عملية الإسناد مسندا ومسندا إليه، يقول الفارابي: "و ليس في العربية منذ أول وضعها لفظة تقوم مقام (أست) في الفارسية، و لا مقام (أستين) في اليونانية"³، فهي لا تتطلب التصريح بالعلاقة بين المسند إليه والمسند كتابة أو نطقا، بل يكفي فيها إنشاء علاقة ذهنية بينهما، فأساس اللغة العربية لا يقوم على ما تحويه من كلمات في ظاهرها، وإنما يقوم على تركيبها الخاص، ولا تقوم

¹ - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 183.

² - السيد أحمد عبد الغفار، ظاهرة التأويل و صلتها باللغة، ص 58.

³ - أبو نصر الفارابي، كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1970، ص 100.

الجملة إلا على هذا الأساس الإسنادي الذي يربط المسند إليه والمسند في جملة المبتدأ والخبر، ويربط المسند والمسند إليه في جملة الفعل والفاعل أو نائبه، وكل من هذين الركنين عمدة الجملة وأساسها.

وقد تمسك النحاة بفكرة التأليف هذه بشكل كبير، حتى أنهم رفضوا أن تكون بعض التعبيرات التي خرجت على هذه الطريقة من التأليف تعبيرات أصيلة التركيب، فراحوا يتأولون ذلك، ويبحثون لها عن أصل يقوم على فكرة التأليف والإسناد كالنداء، نحو (يارجل!)، فإنهم أولوه بقولهم: أدعو أو أنادي رجلا، على الرغم من التباين الكبير الموجود بين التعبيرين من حيث الشكل والمعنى، والأمر نفسه بالنسبة للتعجب نحو: ما أعذب الماء، فإن الجملة في ظاهرها تخلو من الإسناد، فرأوا أن هذا الظاهر ليس أصلا، إنما الأصل قولهم: شيء جعل الماء عذبا، على الرغم مما بين التعبيرين من تباين أيضا¹، فلاعتقادهم الغالب على كل تصوراتهم بأن الجملة لا تقوم إلا على عملية إسنادية راحوا يبحثون وراء هذه التعبيرات عن الإسناد، على الرغم من عدم وجوده حقيقة، فلم نر قبلنا من نادى قائلا: أدعو فلانا، أو تعجب قائلا: شيء جعل ذلك جميلا أو قبيحا أو كبيرا... فلم نجعلها أصلا لقولنا: (يا فلان)، وقولنا: (ما أجمله أو ما أقبحه...؟).

إن قضية الإسناد في النحو العربي هي حكم من أحكام القياس الذي لا يجب أن يخرج عنه تركيب، فالجمل التي خلت في ظاهرها من هذه العلاقة تؤول قياسا على تلك التي قامت على علاقة إسنادية، و حفاظا على قدسية القاعدة التي ظنوا أن الخروج عنها خرق للنظم اللغوية، و حط للكلام عن رتبة الفصاحة، على الرغم من أن هذه القاعدة صيغت أساسا بالاعتماد على نصوص خلى بعضها من هذه الصورة الإسنادية.

لم يتوقف تأثير المنطق على النحو العربي عند هذا الحد، بل تعداه إلى تحديد أقسام الجملة، و لعل أشهر تقسيم للجملة العربية، وأكثره استعمالا هو ذلك الذي يعتد

¹ - صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر العربي، ط1، 2000، 14/1، 15.

بصدرها، فإن بدأت باسم فهي اسمية، وإن بدأت بفعل فهي فعلية، وقد سار عليه كثير من النحاة والدارسين. وعلى الرغم من شيوعه في كتب التراث، فقد تعرض لانتقادات كثيرة من القدامى والمحدثين، إذ حاول كل واحد من هؤلاء أن يبين عيوبه و يقدم بديلا له، فخليل أحمد عميرة يقول إن من يدقق النظر، ويقلب هذه الجمل التي سميت بالاسمية أو بالفعلية يرى ما في هذا التقسيم من اعتماد كلي على الشكل (المبنى) دون المضمون (المعنى)، ونتيجة هذا التقسيم الشكلي عدم وضوح الإطار الذي تنتظم فيه الجملة، والخلط الواضح في إدراج بعض التراكيب اللغوية وحشرها في قسم من هذين القسمين دون أن يقبلها، ودون أن تكون منه، ودون أن يكون لهذا الحشر ما يبرره أو ما يستفاد منه، ويمثل لذلك بجملي (هيات العيق) و(أفائم الزيدان). فالجملة الأولى فعلية- كما يرى النحاة - رغم أنها مبدوءة بما يسمونه اسم فعل (هيات) الذي لا يقبل علامات الاسمية ولا علامات الفعلية، ولا يشير إلى حدث أو زمن، ولا علاقة إسناد بينه وبين الاسم الذي يليه.

أما الجملة الثانية فيبدو الارتجاج فيها واضحا حيث تقوم كلمة (الزيدان) بدورين مختلفين، فتحمل مصطلحين يعود كل منهما إلى قسم خاص من أقسام الجملة: (فاعل) سدّ مسد (الخبر) ، فالفاعل لا بد أن يسبق بفعل، ولا بد لجملة أن تكون فعلية، والخبر لا بد له من مبتدأ و لا بد لجملة أن تكون اسمية¹.

يثير أحمد عميرة نقطة مهمة في هذا التقسيم ، فالجملتان اللتان مثل بهما تعتبران شاهدا قويا على شكلية التقسيم، لكن رفضه لاعتماد الشكل أساسا لذلك دون المعنى، يجعل الأقسام تتعدد بتعدد المعاني، فقد تكون الجملة منفية وذلك معنى وقد تكون مثبتة وذلك معنى، وقد تكون مؤكدة وذلك معنى آخر، وقد تكون استفهامية، والاستفهام وحده معان كثيرة، وبهذا الشكل لن يكون بمقدور أحد الإحاطة بهذه الأقسام لكثرتها وتعددتها.

¹ خليل أحمد عميرة، في نحو اللغة و تراكيبيها، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1984، ص 80، 81.

في حين نجد أن التقسيم الشكلي قد حصرها في قسمين فقط، والجمع بين الشكل والمعنى غير ممكن، ولعل ضيق التقسيم ومحدوديته -كما يرى المعترضون- ناجم من ضيق التقسيم الثلاثي للكلمة، فهي كما يقول ابن مالك¹:

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقَمَ اسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمِ

والاسم هو كل لفظ دل على معنى في نفسه دون أن يتعرض بينيته لزمان، والفعل ما دل على معنى في نفسه أيضا متعرضا بينيته للزمان، والحرف مالا دلالة له في نفسه، بل في غيره²، إلا أن من الكلمات ما يقم إقحاما في قسم من هذه الأقسام، لا لشيء إلا لأنهم رأوا الكلمة أقساما ثلاثة، لا تزيد عنها، ومن ذلك اسم الفعل، وهو مصطلح تبدو عليه الذبذبة والارتجاج، فإن كان مما يحتاج إلى فاعل في جملته، فكيف يكون اسما؟ وإن كان اسما، فكيف لا يتم معناه دون الفاعل؟ وكيف تكون جملته اسمية والمسند إليه فيها فاعل لا مبتدأ؟ فهو عند النحاة اسم فعل؛ لأن له من الفعل سمات، ومن الاسم سمات؛ ولذلك جعلوا تأثيره تأثير الفعل، وجعلوه من حيث نوعه مع الأسماء، فهو فعل يستعمل استعمال الاسم عند بعض البصريين، وهو عند جمهورهم اسم حقيقي أما عند الكوفيين فهو فعل حقيقة، لذلك اعتبروا جملته فعلية³.

ويتخذ انتقاد هذا التقسيم وجهة أخرى عند أولئك الذين يقرون بثنائيته، فالجملة إما اسمية وإما فعلية، فهم لا يرفضون التقسيم في ذاته، وإنما يرفضون الخطأ في التصنيف. وإن كانت الجملة الاسمية -كما ذكرنا- ما بدئت باسم والفعلية ما بدئت بفعل دون الاعتداد بأصل الجملة، ولا بمعناها ولا بباقي أركانها، فإنهم يعتبرون ذلك خطأ وقع فيه النحاة بسبب الحد الذي وضعوه للجملتين، ولا يعتبرون الاسمية ما تصدرها اسم، لأن ذلك تصنيف سطحي للجملة، فجملة (طلع البدر) مساوية - في رأيهم - لجملة (البدر طلع) في معناها وفي عناصرها، وهما فعليتان، قدم الفاعل في الثانية

¹ - ابن مالك، الألفية في النحو و الصرف، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت)، ص 09 .

² - ابن عصفور، المقرب، تحقيق عبد الله الجبوري، ط 1 ، 1971، ص 46.

³ - عبد اللطيف محمد حماسة، العلامة الإعرابية، ص 66.

منهما فقط، وهذا التصنيف الذي يريدونه بديلا لما سبق يأتي من اعتبارهم أن الجملة الفعلية ما دل فيها المسند على التجدد، أو اتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا متجددا، وذلك يعني أن الفعلية ما كان المسند فيها فعلا تقدم أو تأخر¹. أما الاسمية فهي التي يكون فيها المسند والمسند إليه اسمين أو بمنزلة الاسم²، فكثيرون هم النحاة الذين لا يقبلون الاعتداد بالصدر؛ لأنه تحديد لا يصلح لتصنيف كل الجمل في العربية، وقد جعلهم ذلك يصنفون بعض الجمل مع الفعلية، دون أن يتصدرها فعل، فمنهم مثلا من يعد جملة (كان الله غفورا رحيمًا) جملة فعلية؛ لأنها مبدوءة بـ (كان)، وهي فعل في نظرهم مع جميع أخواتها، إلا أنها في الحقيقة ليست فعلا؛ لأنها لا تشتمل على خصائص الأفعال، بل هي أدوات تدخل على الجملة الاسمية، فتحدد زمنها المبهم، والجملة معها ليست بالفعلية، بل تبقى على اسميتها³.

وإذا كان اهتمامهم بالعامل قد ألزمهم بتقديره ولو لم يكن موجودا، فإن اهتمامهم بأن تأخذ الجملة أحد القسمين الموضوعين جعلهم يدخلون في الدرس اللغوي مصطلحات لها صبغة قسرية، أدت إلى إيجاد ما يسمى بالإعراب المحلي والتقديري⁴، فقوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)⁵ جملة فعلية؛ لأن أدوات الشرط لا تدخل إلا على الأفعال، وبذلك اضطروا إلى تأويلها بتقدير الفعل بناء على الفعل المذكور، فتصير الجملة (وإن استجارك أحد من المشركين استجارك).

إن تقسيم القدامى للجملة (لفظي)، يعتمد على نوع الكلمة التي تصدرتها، وهو عقلي أيضا، ولا يعني ذلك أنه يعير للمعنى اهتماما ويعتبره مع الشكل، بل يعني ذلك أنه يفرض صورا عقلية على بعض التراكيب، ويجعلها موازية - ذهنيا - للتعبير الذي

¹ - مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 125.

² - برجشتر اسر، التطور النحوي للغة العربية، تعليق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982، ص 125.

³ - عبد اللطيف محمد حماسة، العلامة الإعرابية، ص 45.

⁴ - خليل أحمد عمارة، في نحو اللغة، ص 82.

⁵ - التوبة/ 6.

كان من المفروض أن يكون¹، كجملة النداء مثلا التي يفترضون لها صورة أصلية لا تفيد المعنى في شيء.

ومن الذين توسعوا في هذا التقسيم أبو علي الفارسي، حيث زاد الجملة الشرطية و الجملة الظرفية إلى القسمين السابقين، فالشرطية ما بدئت بأداة شرط، مثل: إن تجتهد تنجح، والظرفية هي المصدرية بظرف أو مجرور، نحو: أعندك زيد؟ وأفي الدار زيد؟ إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما²، إلا أن هذا الظرف من شأنه أن يكون جزءا من الجمل الاسمية أو الفعلية ولا داعي لأن يكون جملة قائمة بذاتها.

أما الجملة الشرطية في نظر ابن هشام وغيره فهي جملة فعلية؛ لأن أدوات الشرط لا تدخل إلا على الأفعال، والحقيقة أنها قد تكون فعلية، وقد تكون اسمية، وليست أبدا قسما قائما بذاته³، فقولنا (من يراجع دروسه فهو ناجح) جملة اسمية؛ لأن المسند إليه مقدم على المسند، والجملة الاسمية هي المبدوءة باسم بدءا أصيلا. وقوله تعالى: (إذا زُلزِلت الأرضُ زلزالها) ⁴ جملة فعلية؛ لأنها مصدرية بفعل بعد حرف، ولا اعتداد بالحروف في تقسيم الجملة؛ لأنه لا يتعلق به إسناد⁵، واعتبارهم الشرطية فعلية مهما كان شكلها جعلهم يتأولونها في مواطن كثيرة.

ويقسم ابن هشام الجملة أيضا إلى كبرى وصغرى، و "الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم، والصغرى هي المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثاليين، وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين،

¹ - عبد اللطيف محمد حماسة ، العلامة الإعرابية، ص 58.

² - ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1999، 433/2، ينظر السيوطي، همع الهوامع، في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت، ط2، 1987، 37/1.

³ - ابن هشام، المغني، 446/2 ، ينظر السيوطي، همع 38/1.

⁴ - الزلزلة /01.

⁵ - عبد اللطيف محمد حماسة، العلامة الإعرابية، ص 30.

نحو: زيد أبوه غلامه منطلق، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و(غلامه منطلق) صغرى لا غير؛ لأنها خبر، و (أبوه غلامه منطلق) كبرى باعتبار (غلامه منطلق) وصغرى باعتبار جملة الكلام¹، والكبرى تقسم إلى ذات الوجه وذات الوجهين: فذات الوجه هي اسمية الصدر والعجز، نحو: زيد أبوه قائم، وذات الوجهين هي اسمية الصدر وفعلية العجز، أي التي يكون خبرها جملة فعلية، نحو زيد يقوم أبوه².

وقد ارتضى هذا التقسيم كثير من الدارسين المحدثين، إلا أن التسميات تختلف، فما يسميه ابن هشام (كبرى) يسمونه الجملة المركبة، وبذلك تكون الجملة إما بسيطة وإما مركبة، فالبسيطة هي التي تتضمن علاقة إسناد واحدة، سواء اشتملت على متعلقات بعنصري الإسناد أم بأحدهما، أم لم تشتمل على ذلك، أو هي التي تقوم برأسها، ولا تتصل بغيرها اتصالاً إسنادياً، فهي ليست كبرى ولا صغرى، وأما المركبة فهي التي تتضمن أكثر من علاقة إسناد، سواء اشتملت على متعلقات بعنصري الإسناد، أم لم تشتمل³، ومثال البسيطة قولنا: (الله غفور رحيم). أما المركبة فمثل قولنا: (الشمس ممتدة خيوطها)، إلا أن الكبرى عند ابن هشام لا تكون إلا اسمية، حيث يكون المسند جملة، أي أنها الجملة التي يكون أحد أركانها جملة، لكنه لم يذكر جملة الفعل والفاعل لرفضهم أن يكون الفاعل جملة، ما المركبة عند المحدثين فهي التي تتضمن إسناداً آخر، غير الإسناد المقصود لذاته، وقد يكون الإسناد الثاني جملة أخرى من متعلقات الفعل (أي لا يشترط أن تكون جملة الخبر)، وهنا نجد أنفسنا أمام تقسيم آخر لابن هشام من حيث الوظيفة، والجملة فيه قسمان⁴:

- جمل لا محل لها من الإعراب، وهي التي لا تحل محل المفرد، أو لا تؤول بمفرد، وذلك الأصل في الجمل، وهي سبع: الابتدائية، الجملة المعترضة، الجملة التفسيرية،

¹- ابن هشام ، المغني، 437/2 ، 438.

²- ابن هشام ، المغني، 440/2.

³- مصطفى حميدة، نظام الارتباط، ص 148، 149.

⁴- ابن هشام، المغني، 440/2 وما بعدها.

جملة جواب القسم، جواب الشرط غير الجازم، والجازم غير المقترن بالفاء أو إذا الفجائية، جملة الصلة وهي التي تكون صلة لموصول اسمي، الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب.

- أما القسم الثاني، وهي الجمل التي لها محل من الإعراب، أي تتأول بالمفرد، فهي سبع جمل أيضا، وزاد عليها ابن هشام اثنتين وهي: الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ، الجملة الواقعة مفعولا به، الواقعة حالا، الواقعة مضافا إليه، وما وقع جوابا لشرط جازم مقترن بالفاء أو إذا الفجائية، الجملة التابعة لمفرد كالمنعوت بها، الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب، الجملة الواقعة مستثنى، الجملة المسند إليها، والجملة المستثناة والمسند إليها هما ما أضافه ابن هشام.

إذا تأملنا الجمل في القسمين تبين لنا أن ابن هشام تناول الجمل من حيث الوظيفة في هدي نظرية العامل التي سيطرت على أذهان النحاة، فكان الأساس في هذا التقسيم أن تتأول الجملة بمفرد، فتكون في محل رفع، أو في محل نصب، أو في محل جر، أو في محل جزم، فغلبت فكرة التأويل على تصورهم، بدلا من الوظيفة النحوية التي جيء بالجملة من أجلها، و بدلا من العلاقة اللغوية التي تربطها بما قبلها و بما بعدها¹.

من دواعي التأويل النحوي أيضا الناجمة عن القاعدة المنطقية، ما يدخل في بابي التنازع و الاشتغال، أما الأول فأن يتقدم عاملان أو أكثر، ويتأخر عنهما معمول أو أكثر، ويكون كل من المتقدم طالبا للمتأخر، ومثال ذلك قوله تعالى: (أتوني أفرغ عليه قطراً)²، فكل من (أتوني) و (أفرغ) فعل يحتاج مفعولا، و تأخر عنهما (قطرا) و كل منهما طالب له.

وقد اختلف البصريون و الكوفيون في اختيار العامل من المتنازعين، فرأى البصريون أن أعمال الثاني أولى من أعمال الأول بدليل النقل و القياس، أما النقل فقد جاء كثيرا،

¹ - مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد و توجيهه، ص61، 62.

² - الكهف/96.

منه قوله تعالى: (هَأْوِمُوا فِرْعَوْنَ أَتَىٰ نَجْمَكُمُ الْمَلَائِكَةُ وَالْأَسْمَاءُ بِرُؤُوسِهِمْ وَنَزَّلْنَا الْبُرْجَانَ مِنَ السَّمَاءِ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ) (هأؤم أفرؤا كتأبئه)¹، فأعمل الثاني، و هو (أقرؤا)، و لو أعمل الثاني لقال (أقرؤه)، و القياس هو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول، و ليس في إعماله دون الأول نقضٌ معنئ، فكان إعماله أولى².

و رأى الكوفيون أن إعمال الأول أولى بدليلين³:

- أنه الأسبق و هو الأولى بالعمل، و أن إعمال الثاني يترتب عليه الإضمار قبل الذكر، وهذا طريق القياس.

- و طريق النقل، و قد جاء ذلك عنهم كثيرا، قال امرؤ القيس: (كفاني و لم أطلب، قليل من المال)، فأعمل الفعل الأول، و لو أعمل الثاني لنصب (قليلًا).

إن التنازع نموذج واضح لفلسفة العامل من جهة، و دليل قاطع على ارتباط هذا الأخير بالتأويل، لما انجر عنه من خلاف و إضمار و افتراض صور، أدت بدورها إلى تعقيد النحو و غموضه، لما تحتاجه من تحمل و إعمال فكر، فقد حوى من التصورات و التقديرات و صياغة الجمل ما لم يستعمله عربي قط، ولا يتوقع أن يكون الباحث في اللغة قد أدرجها ضمن أدلة السماع من الناطقين باللغة أصلا، فليس "في العربية تنازع بين عاملين على معمول واحد، بل دائما العامل الثاني، أو الفعل الثاني هو العامل فيه، و إذا كان فاعلا، يقال كما قال سيبويه و الكسائي، إنه حذف مع الفعل الأول، لدلالة السياق عليه"⁴. و على ذكر السياق هنا تجدر الإشارة إلى أن نحاة العربية قد غالوا في منطقتهم هذا حتى انشغلوا عن دراسة السياق اللغوي الذي بإمكانه أن يعصم من الوقوع في الزلل، لو احتكموا إليه في كثير من المواضع، ما وجدوا حاجة إلى التخريجات و التأويلات التي جعلتهم يحكمون على كثير من التعابير اللغوية بالشذوذ لعجزهم عن صبها في قوالبهم.

¹ - الحاققة/ 19.

² - الأنباري، الإنصاف، 87 / 1 و ما بعدها.

³ - م / ن / ص 83 و ما بعدها.

⁴ - شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1986، ص 19

إن اللغة لا ترى في اجتماع فعلين أو أكثر مشكلة إذا دعت الحاجة إلى ذلك، فأبي ضرر في تعدد الأفعال مادامت بمعنى الأخبار، و قد أجاز بعض النحاة تعدد هذه الأخيرة، فكيف يكون جائزاً أن نخبر باثنين أو أكثر عن مبتدأ واحد¹، كقوله تعالى: (وَهُوَ الْعَفْوَ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ)²، و لا يجوز أن نقول: قام و قعد زيد. لا شك أن التمحللات الفلسفية هي التي دعت نحائنا إلى مثل هذه التصورات المنطقية، التي عد الخروج عنها خرقاً للقواعد اللغوية، فاضطر دارس النحو إلى تأويلها، و إن لم يكن في حاجة إلى مثل هذا التأويل.

أما الثاني؛ أي الاشتغال فهو: "أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه، ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم المشتغل عنه أو موضعه"³، و مثاله قوله تعالى: (خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ حَصِيمٌ مَّبِينٌ وَ الْأَنْعَامَ خَلَقَهَا)⁴، فاشتغل الفعل (خلق) بالضمير العائد على الاسم (الأنعام).

و للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس حالات، فتارة يترجح النصب، و تارة يجب، و تارة يترجح الرفع، و تارة يجب، و تارة يستوي الوجهان⁵، ففي مثال: (زيد مررت به) يرى سيبويه أن الرفع في (زيد) هو الأوجه؛ لأن المضمرة قد خرج من الفعل، و أضيف الفعل إليه بالباء، و لم يوصل إليه الفعل في اللفظ، فصار كقولنا (زيد لقيت أخاه)، لكن ذلك لا يمنع أن يقال: (زيداً مررت به)، على تأويل فعل مضمرة

¹ - مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد و توجيه، ص 163.

² - البروج/ 14، 15، 16.

³ - ابن عصفور، المقرب، 87/1.

⁴ - النحل/ 4، 5.

⁵ - ابن هشام، شرح قطر الندى و بل الصدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الإمام مالك، 1416، ص 246.

نصب (زيدا)، لا على أنه منصوب بالفعل التالي له الذي تعدى إلى ضمير زيد بحرف الجر¹.

و قد حمل ابن مضاء على هذا الباب، و رأى أن النحو في غنى عنه؛ لأن أكثر صيغه من صنع النحاة، و لأن الكلمة إما مبتدأ، فيساق مثالها في باب المبتدأ و الخبر، و إما مفعول به أضرر فعله، و بذلك يضم إلى باب الذكر و الحذف، و يمرر هذه الحملة التي شنها ابن مضاء على النحاة في هذا الباب هو التمثل دائماً و المغالاة في تخريج النصوص اللغوية، اعتماداً على الإضمار و التقدير اللذين فرضتهما نظرية العامل.

2- الخلاف النحوي:

بيننا فيما سبق أن دواعي التأويل في النحو تعود مسؤوليتها الرئيسة للقاعدة النحوية؛ لأنها السبب المباشر لنمو هذه البذرة، أما الخلافات النحوية فقد كانت بمثابة الظروف المناسبة التي ساهمت في نمو البذرة و ترعرعها، حيث أخذت هذه القضية شكلاً أكثر تعقيداً وتخيلاً مما مر، و قد سيطرت عليها في كثير من المواضع أصول النحويين، و خلافاتهم، فكثرت الاحتيال و التمثل؛ لجعل النصوص الفصيحة، تدعن لهذه الأصول، و تعزز مذاهب النحويين المختلفة².

فقد عرف النحو العربي انقسام علمائه، فاشتهرت فيه مدرستا البصرة و الكوفة اللتان اجتهدتا كل الاجتهاد للإقناع بحججهما و آرائهما، أما المدرسة البصرية فهي التي وضعت أصول النحو وقواعده، وكل مدرسة سواها فإنما هي فرع لها، وثمرتها تالية من ثمارها، و يعد الخليل بن أحمد الفراهيدي هو المؤسس الحقيقي لها ولعلم النحو العربي بمعناه الدقيق، ثم تلاه سيبويه فالأخفش الأوسط (ت 215هـ) الذي أقرأ النحو لتلاميذ من البصرة والكوفة، ثم جاء بعده المازني، فتلميذه المبرّد وهو آخر أئمة

¹ - سيبويه، الكتاب، 83/1.

² - عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشيد، الرياض، ط1، 1984، 13/1.

المدرسة البصرية النابيهين، في حين بدأ نشاط مدرسة الكوفة متأخرا عند الكسائي(ت 189هـ) الذي استطاع هو وتلميذه الفراء أن يستحدثا في الكوفة مدرسة نحوية تستقل بطابع خاصة من حيث الاتساع في الرواية، وبسط القياس وقبضه، ووضع بعض المصطلحات الجديدة، والتوسع في تخطئة بعض العرب، وإنكار بعض القراءات الشاذة¹.

ولا شك أن الخلاف بين نحاة المدرستين، و بين نحاة المدرسة الواحدة في بعض الأحيان راجع إلى عدّة عوامل منها ما هو نزعة فردية تكمل جهدا علميا، ورغبة في وضع الأمور في نصابها كما يعتقد النحوي، ومنها ما هو عصبية لمذهب ما، إما بحكم القناعة بأصول المذهب أو القناعة بوجهة رأيه في مسألة فرعية معينة، أو القناعة بوجهة القائل، ومنها ما هو بتأثير عقدي أو سياسي أحيانا، ومنها إمعان بعض النحاة في الصناعة، مما أدى بهم إلى رد نصوص وتأويل أخرى، والدخول في تقديرات لم يقبلها آخرون، وإمعان آخرين في الواقعية اللغوية مما حدا بهم إلى قبول كل أو أكثر ما يصل إليهم.

لقد كان الخلاف النحوي -لا شك- سببا مهما في الإكثار من التأويل، لاختلاف منهجي المدرستين في النظر إلى النصوص، فقد تميز البصريون بالمنهج العقلي التعليمي، فوضعوا قواعد يحتكمون إليها، و لم يدخروا جهدا في تطويع ما خرج عن أحكامهم لمنطق القاعدة متكلفين في هذا السبيل مختلف وسائل التأويل، فعرفوا بالتشدد في الاحتجاج، مما أدى بهم إلى إهدار كثير مما يتكلم به العرب، كما سبقت الإشارة، فلم يثبتوا في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من فصحاء العرب الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر، أما الكوفيون و نظرا لتميزهم بالاتجاه الظاهري و المنهج العلمي، فإنهم يحتكمون إلى السماع، الذي يقبل المروي دون أن يتأوله، و لا يقول بشذوذه، فعرفوا بالتوسع في رواية الأشعار و عبارات اللغة عن جميع العرب، بدويهم

¹ - شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف القاهرة، ص 20 و ما بعدها.

و حضريّهم، و مع هذا فقد وضعوا قاعدة لكل شاهد، فتضخمت القواعد النحوية، و تعددت الشواهد¹.

فقد نظر نحاة كل مدرسة في النصوص التي يرفضونها، و يحتج بها نحاة المدرسة الأخرى، و لجأوا إلى تأويلها، و صرفوها إلى ما يجعلها ملائمة لأصولهم، بما يدحض استشهاد الطرف الآخر بها².

فهؤلاء نحاة الكوفة يقولون إن ناصب المضارع بعد لام التعليل هو لام (كي)، من غير تقدير (أن)، نحو (جئتك لتكرمني)، و يقول البصريون إن الناصب هو (أن) مقدره بعدها، و التقدير (جئتك لأن تكرمني). "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها هي الناصبة؛ لأنها قامت مقام (كي)، و لهذا تشتمل على معنى (كي)، و كذلك أن (كي) تنصب الفعل، فكذلك ما قام مقامه، و منهم من تمسك بأن قال: إنما نصبت الفعل؛ لأنها تفيد معنى الشرط، فأشبهت (إن) المخففة الشرطية، إلا أن (إن) لما كانت أم الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما، فجزموا بأن، و نصبوا باللام، للفرق بينهما...، و أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الناصب للفعل (أن) المقدره دون اللام، و ذلك لأن اللام من عوامل الأسماء، و عوامل الأسماء لا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال، فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير (أن)، و إنما وجب تقدير (أن) دون غيرها؛ لأن (أن) يكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجر..."³.

و مثال هذا الاختلاف أيضا قولهم في الفصل بين المضاف و المضاف إليه، حيث ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك بغير الظرف و حرف الخفض في ضرورة الشعر، و خالفهم البصريون بأن قالوا إن ذلك لا يجوز إلا بالظرف و حرف الجر⁴.

¹- كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص116، و ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 159، و ينظر: السيد أحمد عبد الغفار، ظاهرة التأويل و صلتها باللغة، ص 57.

²- كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص 116، 117.

³- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 575/2، 576.

⁴- م ن/ ص 427.

و كان بعد ذلك على كل مدرسة أن تسعى لتغليب رأيها، و نصرة وجهة نظرها، فاحتج الكوفيون بأن العرب قد استعملت هذا كثيرا في أشعارها، كقول الشاعر¹:

فَزَجَّجْتُهَا بِمِرْجَجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

و التقدير عندهم: زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ الْقُلُوصَ، ففصل بين المضاف و المضاف إليه بـ(القلوص) و هو مفعول به، و ليس بظرف و لا حرف خفض، و الحقيقة أن هذا البيت مما لا يعرف قائله، و هو ما جعل البصريين يعتبرونها حجة واهية؛ لأن ذلك لو كان صوابا لورد عند فصحاء العرب.

و يزداد الخلاف حدة عندما تتعارض آراؤهم في تأويل الشاهد الواحد، ففي مسألة تقديم معمول اسم الفعل عليه، ذهب الكوفيون إلى أن: عليك، و دونك، و عندك، في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها، نحو: زيدا عليك، و عمرا عندك، و بكرا دونك، مستدلين بقوله تعالى: (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)²، و التقدير: عليكم كتاب الله، أي ألزموا كتاب الله، فنصب (كتاب) باسم الفعل (عليكم)، ما دل على جواز تقديمه، في حين ذهب البصريون إلى أن ذلك غير جائز؛ لأن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل، حيث عملت عمله لقيامها مقامه، و هذا ما يمنع أن تتصرف تصرفه، فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها؛ لأن الفروع أبدا تنحط عن درجات الأصول، و كان جوابهم بذلك- عن احتجاج الكوفيين بالآية السابقة أن ليس لهم فيه حجة؛ لأن (كتاب الله) ليس منصوبا بـعليكم، و إنما هو منصوب؛ لأنه مصدر، و العامل فيه: فعلٌ مقدر، و التقدير فيه: كتب كتاباً الله عليكم، و وقدر هذا الفعل، و لم يظهر لدلالة ما تقدم عليه³.

¹ - الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 427/2.

² - النساء/24.

³ - الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 228/1 و ما بعدها.

كما اختلف الفريقان في تخريج قوله تعالى: (أَو جَاءُوكُم حَصْرَتِ صُدُورُهُمْ)¹، و ذلك في الاستشهاد لوقوع الفعل الماضي حالا، حيث ذهب الكوفيون إلى أن ذلك جائز، محتجين بقراءة من قرأ: (حصرة صدورهم)، و هي قراءة الحسن البصري، و يعقوب الحضرمي، و المفضل بن عاصم، و نفي عنهم البصريون هذه الحجة، و ذلك من أربعة أوجه؛ الوجه الأول: أن تكون صفة لقوم المجرور في أول الآية، و هو قوله تعالى: (إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ)²، و الوجه الثاني: أن تكون صفة لقوم مقدر، و يكون التقدير فيه: أو جاءوكم قوما حصرت صدورهم، و الماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالا بالإجماع، و الوجه الثالث: أن يكون خبرا بعد خبر، كأنه قال: أو جاءوكم، ثم أخبر فقال: حصرت صدورهم، و الوجه الرابع، أن يكون محمولا على الدعاء، لا على الحال، كأنه قال: ضيق الله صدورهم، كما يقال: جاءني فلان وسَّع الله رزقه، و أحسن إليَّ غفر الله، و سرق قطع الله يده، فاللفظ في ذلك كله لفظ الماضي، و معناه الدعاء، و هو معنى قوله تعالى (حصرت صدورهم)³.

يلاحظ من هذا الاختلاف أن كل فريق كان يسعى قدر جهده التعليل لرأيه، انتصارا لمذهبه المخالف للمذهب الآخر، نظرا لاختلاف المصادر، و من ثم اختلاف القواعد، و هذا ابن خلدون يقول: "طال الكلام في هذه الصناعة، و حدث الخلاف بين أهلها في الكوفة و البصرة، و كثرت الأدلة و الحجاج بينهم، و كثر الخلاف في إعراب كثير من آي القرآن باختلافهم في تلك القواعد"⁴.

رابعاً- وسائل التأويل النحوي:

¹- النساء/90.

²- النساء/90.

³- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 252/1 و ما بعدها.

⁴- نقلا عن: السيد أحمد عبد الغفار، ظاهرة التأويل و صلتها باللغة، ص56

أصبح معلوماً أن ضرورة الالتزام بالقاعدة النحوية هي الدافع الأول للتأويل في النحو العربي، و نظراً لأن هذه القاعدة صارت في نظر النحاة كالحكم الذي ينظم التراكيب اللغوية، فقد اختلفت وسائل التأويل في العربية بحسبها.

1- قواعد التصرف الإعرابي:

يدخل تحت هذا النوع من القواعد وسائل الحذف و التقدير، و الزيادة، و التحريف، و فيما يأتي تفصيل ذلك:

أ- الحذف و التقدير:

تتميز اللغة العربية بما يمتلكه متكلموها من حرية في التعبير، و قد اكتسبوا هذه الحرية مما تسمح به أبواب النحو المختلفة من حذف و زيادة و تقديم و تأخير...، و هذا ما يجعلها تتسم بشجاعة لا توجد في غيرها، حيث يحذف أحياناً من جملتها أهم الأركان، بل تحذف في أحيان أخرى الجملة كاملة، و لا يبقى منها إلا المعنى المستفاد من سابقاتها، كما في قوله تعالى: (و اللّائِي يئِسْنَ مِنَ المَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَ اللّائِي لَمْ يَحْضُنَّ)¹، حيث حذف من هذه الآية الجملة المعطوفة على سابقتها، و تقدير الكلام: (و اللّائِي لَمْ يَحْضُنَّ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ أَيْضاً).

و قد قال عنه الجرجاني: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، و الصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، و تجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، و أتم ما تكون بيانا إذا لم تبين"². فالحذف أحد مظاهر التخريج النحوي، الذي يركز على فلسفة العامل، فالقول بحذف المبتدأ أو الخبر، و خبر كان، و خبر إن، و المستثنى في مثل: جاءني زيد ليس

¹ - الطلاق/4.

² - الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 112.

إلا، و كذلك ما حذف من الفعل وحده بعد أدوات الشرط، في مثل: و إن أحد من المشركين استجارك، و ما جاء محذوفاً من حروف الجر... الخ، يعود إلى قوانين العامل، مثل كل مسند لا بد له من مسند إليه، و بالعكس، و أيضاً كل معمول لا بد له من عامل، فإذا لم يكن هذا العامل موجوداً في الكلام، فلا بد من تقديره¹.

و هذا ما يجعل ابن جني يقول: "وذلك أن ترى العرب قد غيرت شيئاً من كلامها من صورة إلى صورة، فيجب حينئذ أن تتأتى لذلك وتلاطفه، لا أن تخبطه وتتعسفه"². إنه يرى ما يظهر في اللغة من تغييرات يقتضي التعليل والتأويل بضرب من الحذف حتى ينسجم مع النظام اللغوي؛ ذلك هو المنحى الذي طبع تأويلاته للاستعمالات اللغوية النادرة أو التي تشذ عن القواعد الأصلية.

فالحذف مظهر يستدعي تصور تركيب ذهني وراء النص اللغوي الموجود، على اعتبار أن هذا التركيب صورة من صور النص الأصلي الذي ليس له وجود؛ لأن هذا الأخير هو المحور الذي انبنت على أساسه القواعد النحوية، لكن ذلك لا يعني أن لفظاً كان موجوداً ثم حذف، بل المراد به، أن هذا المحذوف يقتضيه نظام اللغة، لكنه لم يذكر لسبب من الأسباب.

و إقدام العربية على الحذف بجميع صورته إنما يرجع إلى ثقافتها بفهم المخاطب، و رغبتها في التوسع و الاختصار، إذ يدور الحذف فيها على ثلاثة محاور رئيسية؛ حذف أحد أطراف التركيب، و حذف التركيب، و حذف أكثر من تركيب³.

فقد يكون الكلام في ظاهره كلمة واحدة فقط، ويؤدي المعنى التام، وذلك أهم ما يميز العربية التي تبدو وكأنها جهاز متطور جداً، وغيرها من اللغات بالنسبة إليها جهاز قديم متخلف، لما فيها من مزايا وخصائص، لا توجد في كثير من اللغات الأخرى⁴، إذ أن عناصر الجملة قد تذكر جميعاً، وقد يحذف بعضها أحياناً، اعتماداً

¹ - محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 205.

² - ابن جني، الخصائص، 470/2.

³ - عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية و ثلاثية الدوائر البلاغية، دار صفاء، عمان، ط1، 2002، ص 282.

⁴ - صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2000، ص 49.

على دلالة السياق، وبالاعتماد على القرائن التي تشير إلى هذا المحذوف، ولا يمنع هذا الحذف من التأليف بين المحذوف من الجملة والمذكور فيها؛ لأن المحذوف في حكم المذكور، إذا وجد ما يدل عليه، ولأن ما يهم السامع والدارس والمتكلم نفسه من الجملة التأليف بين كلماتها، لا بالصوت وما يتعلق به من ظواهر لغوية، ولا بالكلمة المفردة معزولة عن السياق، وإنما يعنون بالكلمة المؤلفة مع غيرها، ولو كان تأليفا ذهنيا يربط الصور الذهنية المفردة في ذهننا، حتى إذا حصل ذلك التألف الذهني جاز حذف أحد الألفاظ التي كانت صورتها قد تركبت، وتألفت مع غيرها في الذهن بشرط الإفادة والإفهام¹؛ لأن الحذف الذي يخل بالمعنى لا مسوغ له في الكلام، بل إنه عيب من عيوب المتكلم وعيوب الكلام معا.

و نظرا لاهتمام النحاة بنظرية العامل و قضية الإسناد معا فقد اهتموا بظاهرة الحذف اهتماما كبيرا جعلهم يفردون لها أبوابا في مصنفاتهم عدا لحالات الحذف، و تصنيفا لها بين جائز و واجب، فالجائز في نظرهم هو تعمد إسقاط عنصر نحوي يجوز ذكره، لغرض ما ، مع دلالة باقي العناصر عليه، وإمكان ذكره في مقام آخر، ولغرض آخر، أما الواجب فهو إسقاط عنصر إسنادي من النص؛ لأن النظام النحوي لا يسمح بذكره، فيمتنع ذكره في كل الأحوال، و السياق دليل عليه، و من أمثلة الجائز حذف الخبر في قولنا: من عندكما، فتقول: زيد، و التقدير: زيد عندنا، و حذف الخبر في جواب من سألك: كيف زيد، فتقول: صحيح، و التقدير: هو صحيح. و من أمثلة الواجب حذف المبتدأ في المواضع الآتية²:

- النعت المقطوع إلى الرفع في المدح أو الذم أو الترحم، مثل: بسم الله الرحمن الرحيم، أعود بالله من الشيطان الرجيم، و مررت بزيد المسكين، و التقدير: هو الرحيم، و هو الرجيم، و هو المسكين.

¹ - مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، لبنان، ط2، 1986، ص 82.

² - ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997، 131/1، 132.

- أن يكون الخبر مخصوص نعم و بئس، نحو: نعم الرجل زيدٌ، و بئس الرجل عمرو،
و التقدير: (هو زيدٌ)؛ أي الممدوح زيد، و (هو عمرو)، أي المذموم عمرو.
- ما حكى الفارسي من كلامهم: (في ذمتي لأفعلن)، و التقدير: في ذمتي يمينٌ.
- أن يكون الخبر مصدراً نائباً مناب الفعل نحو: صبر جميل، و التقدير: (صبري
صبر جميل).

و حذف الخبر فيما يأتي¹:

- أن يكون خبراً لمبتدأ بعد (لولا)، نحو: لولا زيدٌ لأتيتك، و التقدير: لولا زيدٌ موجودٌ
لأتيتك.

- أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين، نحو: لعمرك لأفعلن، و التقدير: (لعمرك قسمى).
- أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية، نحو: كلُّ رجل و ضيعته، و التقدير: كل
رجل و ضيعته مقترنان.

- أن يكون المبتدأ مصدراً وبعده حال سدت مسد الخبر، و هي لا تصلح أن تكون
خبراً، فيحذف الخبر وجوباً، لسد الحال مسده، نحو: ضربي العبدُ مسيئاً، فالمبتدأ هو
ضربي، و العبد معمول له، و مسيئاً سدت مسد الخبر، و التقدير: ضربي العبدُ إذ
كان مسيئاً.

ووصولاً للتأويل الصحيح فقد ظهر مفهوم التقدير الذي يمهد السبيل للحالة
التوفيقية بين التعارض اللغوي والنحوي، وذلك بافتراض محذوف هو العامل أو
المعمول أو غير ذلك، كما سبقت الإشارة، و أهم مظاهر هذا التأويل الجمل التي لها
محل من الإعراب، و يبدو التأويل فيها في جعلها محلاً لمفرد كان المفروض أن
يكون في مكانها².

و في التقدير يدخل الإضمار، و هو صنفان³:

¹ - ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص 128 و ما بعدها.

² - محمد عيد، أصول النحو العربي، 167.

³ - ابن فارس، الصحابي، ص 232 و ما بعدها.

- إضمار الأسماء، كقولهم: ألا يسلمي، و يريدون: ألا يا هذه اسلمي، و كقول الله تعالى: (أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ)¹، و تأويله: ألا يا هؤلاء اسجدوا.

- إضمار الأفعال، من ذلك مثلاً: قيل و يقال، قال الله جلّ ثناؤه: (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ)²، معناه: فيقال لهم؛ لأن (أَمَّا) لا بد لها في الخبر من فاء، فلما أضمر القول أضمر الفاء.

- إضمار الحروف، و من أمثله قول الله تعالى: (أَلَمْ غُلِبْتِ الرُّومُ)³، الذي تأوله العلماء بقولهم: لقد غلبت الروم.

وقد جعل بعضُ الدارسين الحذفَ والتقديرَ أهمَّ وسيلتين للتأويل في النحو العربي⁴، و هناك من اعتبر التقدير مرادفاً للتأويل، أو شبيهاً به، و من هؤلاء الدكتور محمود سليمان ياقوت، الذي يرى أن أساس هذا التأويل أو التقدير هو نظرية العامل، غير أن هذا لم يمنع من أن يمتد التقدير عنده ليشمل قضايا أخرى غير نظرية العامل، كالحذف مثلاً⁵.

إن التصور الذهني لوجود عنصر محذوف من الجملة، و أن العبارة ليست على ظاهرها، بل هي مؤولة بعبارة أخرى يقدر فيها هذا المحذوف في موضع ما، دليل على إجهاد العقل، بما لا ينفع المتكلم، و خاصة إن لم يتوفر في ظاهر الجملة ما يدل على المحذوف، أو لم ترد بتلك الصورة المقدره حتى على ألسنة العرب المحتج بكلامهم، فقد جعلت كثرة التقديرات سببويه يكرر في كل مرة عبارة (هذا تمثيل ولا يتكلم به) مبينا أن التأويلات التي يصل إليها في كل نص خالف القاعدة إنما هي تصور ذهني، مبني على أساس نظرية العامل.

¹- النمل/ 25.

²- آل عمران/ 106.

³- الروم/ 1، 2.

⁴- السيد أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، ص 132.

⁵- محمود سليمان ياقوت، قضايا التقدير النحوي بين القدماء و المحدثين، دار المعارف، 1985 ص 198، و ينظر: جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين، ص 143.

و على الرغم من ذلك يبقى التأويل في درس النحو مستلزما للتقدير و معولا عليه في كثير من الأحوال، فهذا النوع من التأويل ضرورة يحتاج إليها علم النحو في بعض أبوابه، فقد لا يتم المعنى، و لا تتضح إشارته إلا بذكر المحذوف، و رد الأسلوب إلى نظمه، و لن يحدث هذا إلى عن طريق التقدير¹.

فكثيرا ما كان نحاة العربية يجمعون بين المقام و كثرة الاستعمال لتعليل المحذوفات، فيقدرونها وفقا لتقدير المعنى، موضحين ذلك بذكر مناسبة الكلام ليكون السامع متصورا للمقام الذي قيل فيه².

و من نماذج ذلك قوله: (وَ أَنَّهُ هُوَ أَضْحَكٌ وَأَبْكِي)³، "أضحك أهل الجنة بدخول الجنة، وأبكي أهل النار بدخول النار. والعرب تقول في كلامها إذا عيب على أحدهم الجزع والبكاء يقول: إنَّ الله أضحك، وأبكي. يذهبون به إلى أفاعيل أهل الدنيا"⁴.

و في تفسير الثعلبي لقوله تعالى: (براءة من الله)⁵، بَرَاءَةٌ رَفَعَ بِخَبَرِ ابْتِدَاءِ مَضْمَرِ أَي: هذه الآيات براءة، وقيل: رفع بـخبر معرف الصفة على التقدير تقديره يعني (إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)، براءة بنقض العهد وفسخ العقد، وهي مصدر على فعالة كالشناة والدناءة⁶.

و قد ميز ابن جني بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، حيث يرى أن التقدير النحوي للعبارة المستعملة يختلف عن تفسير معناها، و من خلال هذا الفرق يضعنا إزاء مصطلحين في التفسير هما: التفسير النحوي و التفسير الدلالي، أما الأول فيتمثل

¹ - السيد أحمد عبد الغفار، ظاهرة التأويل و صلتها باللغة، ص60.

² - سمير أحمد معلوف، حيوية اللغة بين الحقيقة و المجاز، ص 131.

³ - النجم/ 43.

⁴ - يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي نجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف و الترجمة، مصر، 101/3.

⁵ - التوبة/ 1.

⁶ - أبو إسحاق الثعلبي، الكشف و البيان في تفسير القرآن، تحقيق أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث، بيروت، ط1، 2002، 6/6.

في رد العبارة إلى وجهها المنطقي المقبول، و قدم تقدم إيضاح ذلك في أكثر من موضع، و يتمثل الثاني في ردها إلى النظام اللغوي الذي يحدد دلالتها، و مثال ذلك قولنا: (أهلك و الليل)، التي يفسرها نحويًا، فيقول إنما تقديره: (الحق أهلك و سابق الليل)، و يفسرها دلاليًا، فتكون بمعنى (الحق أهلك قبل الليل)¹.

و يعيدنا هذا التمييز إلى الفرق الذي وضعه شليرماخر بين التأويل النحوي، أو تأويل قواعد اللغة، وتحديد دلالة الكلمات انطلاقًا من الجمل التي تركيبها، و التأويل النفسي، والذي يعتمد على بيبيولوجرافيا المؤلف، و حياته الفكرية والعامة، فلئن كان التأويل النفسي غير موجود عند ابن جني، و لا عند نحاة العربية جميعًا، فإن التأويل النحوي هو ما كان ابن جني يسميه (تفسير المعنى) الذي يعود فيه بالعبارة المستعملة إلى عبارة قصدتها المتكلم؛ لأن المعنى كما جاء عند شلير ماخر فيما بعد مقتصر على ما يقصده المؤلف.

ب- الزيادة:

إذا كانت العربية تحذف من جملتها أهم أركانها ، فهي قادرة أيضا أن تزيد على أهم هذه الأركان صيغا معينة، يضيفي دخولها على جملة الكلام تغييرا صغيرا أو كبيرا على المعنى الأول، و يحوله حسب ما يقتضيه العنصر الزائد، و لا يزيد المتكلم على المعنى التام و التركيب المستقل من أجل زيادة معنى فقط ، بل تجده يزيد و يحذف حفظا للتوازن و إثارا له. و خاصة إذا كان الكلام شعرا؛ لأن الخطاب الشعري أحوج الكلام إلى التلاؤم الموسيقي و التناسق الصوتي، و العربية لغة شعرية في أصلها.

و قد اختلفت النحاة في شأن الزيادة اختلافا كبيرا، في معناها و دلالتها، و في وقوعها أيضا، فمنهم من يقول زائدة، و منهم من يقول لغو، و منهم من يقول توكيد،

¹ - ابن جني، الخصائص، 279/1 .

"قال أبو عبيدة في قوله جلّ ثناؤه: (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ)¹، قال: لا من حروف الزوائد لتتميم الكلام، والمعنى إلغاؤها. قال العجاج: في بئر لا حُورٍ سرى وما شعرُ . أي: بئر حُور، أي هَلَكَة. وقال أبو النجم: فما ألوم البِيضَ أن لا تَسْخَرَا. يقول فما ألومُهِنَّ أن يَسْخَرَنَّ... قال أحمد بن فارس: أما قوله إنَّ لا في ولا الضالين زائدة- فقد قيل فيه: إن لا إنما دخلت ها هنا مُزِيلَةً لتوهم متوهم أن الضالين هم المغضوب عليهم، والعرب تنعت بالواو، يقولون: مررت بالظريف والعاقل، فدخلت لا مُزِيلَةً لهذا التوهم ومُعَلِّمة أن الضالين هم غير المغضوب عليه"².

و أبى بعضهم إلا هذا، و لم يجز فيها أن يقال صلة و لا لغو، لئلا يظن أنها دخلت لا لمعنى، و من النحاة الذين ذهبوا إلى أنها جاءت لتوكيد الكلام و تقوية معناه سيويوه، في حين يرى فريق آخر أنها جاءت طلباً للفصاحة، أي من أجل إضفاء نوع من الاتساق بين صيغ التركيب، و قد وقف الرضي من هذه الاختلافات موقفاً وسطاً، فقال إن الزيادة على نوعين:

- معنويّة : هي تأكيد المعنى وتقويته، و من أمثلتها قوله تعالى: (و يُكْفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ)³، و الأصل: يكفر عنكم سيئاتكم.

- لفظيّة : يدخل فيها تزيين اللفظ ، وكونه بزيادتها أفصح في بعض الأساليب، أو تهينتها الكلام لاستقامة وزن الشعر أو تحسين السجع، أو غير ذلك، و مثالها قوله تعالى: (و كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً)⁴، و الأصل: كفى الله شهيداً، وقد تجتمع الفائدتان (اللفظيّة والمعنويّة)، بل الأصل أن يجتمعا، فالفوائد المُدرّجة في باب الفوائد اللفظيّة لا تخلو من فوائد معنويّة تُضمُّ إليها؛ إذ الألفاظ أدلّة المعاني، فما زيد فيها زاد به معناها، ولا يصحُّ في كلام الفصحاء وجود تركيب خال من الفائدتين⁵.

¹ - الفاتحة/ 7.

² - ابن فارس، الصاحبى، ص171، 172.

³ - البقرة/ 271.

⁴ - الفتح/ 28.

⁵ - السيوطي، الأشباه و النظائر، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، ط1، 1999، 234/1.

و ذهب الفراء ألى أنها دون معنى في مثل قوله عز وجل: (تُنْفُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ)¹، يقول: "دخول الباء فى: المودة، وسقوطها سواء، هذا بمنزلة قولك: أظن أنك قائم، وأظن بأنك قائم، وأريد بأن تذهب، وأريد بأن تقوم. وقد قال الله جلّ وعز: (وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ)²، فأدخل الباء، والمعنى: ومن يرد فيه إلحاداً"³.

"قال بعض أهل العلم: إنّ العرب! تزيد في كلامها أسماءً وأفعالاً، أما الأسماء - فالاسم والوجه والمثل. قالوا: فالاسم في قولنا بسم الله إنما أردنا بالله لكنه لما أشبهه القسم زيد فيه الاسم. أمّا الوجه فقول القائل: وَجَّهِي إِلَيْكَ وفي كتاب الله جلّ ثناؤه: (ويبقى وجه ربك)⁴، ثم قال الشاعر:

أستغفر الله ذنباً لستُ مُحصِيَهُ رَبِّ العباد إليه الوجه والعملُ

وأما المثل ففي قوله جلّ ثناؤه: (فأتوا بسورة من مثله)⁵، ويقول قائلهم: مثلي لا يخضع لمثلك أي: أنا لا أخضع لك... وأما الأفعال - فقولهم كاد في قول الشاعر:

حتّى تناول كلباً في ديارهم وكاد يسمو إلى الجرفين فارتفعاً

أراد (وسما)، ألا ترى أنه قال: فارتفع. وما يُزاد أيضاً من الأفعال قول القائل: لا أعلم في ذلك اختلافاً وفي كتاب الله جلّ ثناؤه: (أم تُنبئونه بما لا يعلم في الأرض)⁶، أراد والله أعلم: بما ليس في الأرض، وقد تزداد حروف من حروف المعاني - كزيادة لا ومن وغير ذلك"⁷.

فالزيادة من خلال ما مضى ذكره من شواهد ليست عبثاً، وليست نافلة من القول ولا خلوا من الفائدة، فلو كانت كذلك لما وقعت في القرآن الكريم، وفي كلام

¹ - الممتحنة/ 1.

² - الحج/ 25.

³ - الفراء، معاني القرآن، 147/3.

⁴ - الرحمن/ 27.

⁵ - البقرة/ 23.

⁶ - الرعد/ 33.

⁷ - ابن فارس، الصحابي، ص212، 213.

الأنبياء والفصحاء، فهي تُفيد المعنى بلا شك، لكنّها فائدة عارضة، لا تعيّر أصل المعنى الحاصل قبلها، بل تُضيف إليه.

ج- التحريف:

يقول النحاة بفكرة التحريف للربط بين عدد من الأدوات أو الصيغ التي يوجد بينها نوع من الاتفاق، مع شيء من الاختلاف في الناحيتين الصوتية و التركيبية، من أجل رد الفوارق الصوتية إلى أصل متفق عليه، و من ثم تفسير الخلافات التركيبية على أنها ضرورة تتفرع عن ذلك الأصل، و أبرز الأبواب التي قيل فيها بالتحريف، هي باب (إِنَّ) و أخواتها، توفيقاً بين (إِنَّ) و (أَنَّ)، و بين (لَكِنَّ) و (لَكُنْ)، و بين (كَأَنَّ) و (كَأُنْ)، فكل من (إِنَّ) و (لَكِنَّ) و (كَأَنَّ) أصل في (إِنَّ) و (لَكُنْ) و (كَأُنْ)، لكنها خففت، و سكنت، ففقدت الاختصاص بما اختصت به في الأصل.

إن التحريف لا شك واحد من الأساليب العربية التي اعتمدها النحاة لإرجاع الصيغ إلى أصلها؛ لأنهم عدوا الخروج عنها عدولاً عن الأصل، و كان سعيهم دائماً للبحث عنه وراء الصيغ التعبيرية في مستواها الظاهري؛ لذلك استعملوا أدوات منهجية كالتأويل لمعرفة الأصل، و إعادة الصيغة الكلامية إلى مستواها المثالي و تخليصها من العدول الذي اعترأها¹.

إضافة إلى الحذف و الزيادة و التحريف يمكن أن يكون التضمين وسيلة من وسائل التصرف الغعرابي، باعتباره أشبه بالخروج عن الأصل بالتحريف، و هو استعمال العرب الحروف بعضها مكان بعض، فيقولون إن (إلى) بمعنى (مع) محتجين

¹ - سمير أحمد معلوف، حيوية اللغة بين الحقيقة و المجاز، ص 286.

في ذلك بقوله تعالى: (مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ)¹؛ أي: مع الله، و يقولون إن (في) بمعنى (على) محتجين بقوله أيضا: (وَ لِأَصْلَابِنكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ)²؛ أي: عليها³.
و إذا كان التضمين يدخل الأدوات كما يدخل الأسماء، فدخوله الأفعال أظهر؛ لوجود قرائن لفظية توضحه، و منها التعدية بحرف جر، و منها أن الفعل قد يتضمن معنى فعل آخر فيتعدى تعديته، من ذلك ما ذكره الزمخشري في قوله تعالى: (وَ لَا تَمْدَنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)⁴، حيث يقول: "فإن قلت: علام انتصب زهرة، قلت: على أحد أربعة أوجه...، و على تضمين متعنا معنى أعطينا و حولنا"، و هذا التضمين سمح للفعل بأن يتعدى إلى مفعولين بدل تعديه إلى مفعول واحد⁵.

2- قواعد الترتيب:

قد يتمرد الشاعر على قوانين اللغة، و على أعرافها المألوفة، فيخرج عن صيغها و تراكيبها، بما يحقق له قواعد الوزن و القافية، فيضمن سلامة الموسيقى الشعرية من جانب، و يضمن من جانب آخر سلامة الوظائف النحوية، و القيم اللغوية، فيكسب خطابه جماليات شعرية، كان سيفقدها لو أنه التزم التركيب العادي. لذلك من المهم جدا أن لا ننظر إلى شعرائنا بمعيار التصويب و التخطئة، بل ينبغي أن نحاول استكشاف التراكيب لديهم، حتى تلك التي تبدو و كأنها مخالقات نحوية يرتكبوها في

¹ - الصف/ 14.

² - طه/ 71.

³ - ابن جني، الخصائص، 2/ 307.

⁴ - طه/ 131.

⁵ - الزمخشري، الكشاف، 2/ 559.

شعرهم، فما من شك في أن أي شاعر يعتمد إلى تلك المخالفات عمداً، غير غافل عنها، ليصنع المعنى الذي يريد متساوقاً مع المعنى الشعري للقصيدة¹.
 وإذا كانت الألفاظ أوعية للمعاني، فإنها لا محالة تتبعها في مواقعها وأهميتها، فما كان المعنى مهماً كان اللفظ المعبر عنه كذلك، وما كان المعنى في النفس أولاً كان اللفظ الدال عليه أولاً في النطق²، وضرورة اتخاذ الكلمات مواقعها الخاصة لا يستلزم ضرورة مجاورة هذه الكلمات التي تربطها العلاقات الدلالية المختلفة، فكل لغة ضوابطها، و في اللغة العربية قد يسمح أن يعترض بين المبتدأ والخبر كلام، فنقول: الطالب الذي اجتهد ناجح، فيسمح بعدم المجاورة، كما يسمح بذلك مع الفعل والفاعل، فنقول: يصلي في المسجد المسلم، وقد لا يسمح بهذا الاعتراض في مواضع أخرى، فتكون المجاورة واجبة بين المضاف والمضاف إليه، فنقول: طلبة الجامعة دون فصل، وبين النعت ومنعوتها، والموصول وصلته، لهذا يعتبر التقديم و التأخير و الفصل و الاعتراض، إضافة إلى غلبة الفروع على الأصول من وسائل التأويل في النحو.

أ- التقديم و التأخير:

إن اللغة العربية أكثر لغات العالم قدرة على قبول تراكيب جديدة، فهي ذات طبيعة مرنة في تأليف جملها، و تركيب مفرداتها، قابلة للتجديد في ترتيب مواضعها مع المحافظة على وظائفها³؛ لأن الكلمة في أثناء الجملة تحمل معها ما يدل على صفتها الإعرابية، مما يعطيها حرية نسبية في التنقل، ليست لغيرها من الكلمات الأجنبية، إذ تتحدد القيمة النحوية للكلمة الأجنبية بموضعها المخصص لها في الجملة،

¹ - محمد حماسة عبد اللطيف، اللغة و بناء الشعر، دار غريب القاهرة، 2001، ص 25، 26.

² - الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 43.

³ - عبد العزيز مطر، من حديث اللغة و الأدب، دار المعرفة، القاهرة، ط1، 1962، ص 152.

فإن هي زحزحت عن مكانها خرجت عن صفتها الأولى و أداء وظيفتها التي وضعت لها أول مرة، و اتخذت لها صفة أخرى يحددها الموضع الجديد.

و قد قدم العرب و آخروا في كلامهم و أشعارهم كثيرا، فضلا عما جاء منه في أروع كتاب بياني عرفته العربية (القرآن الكريم)، فجاء فيه التقديم و في غيره على صور متعددة، كتقديم المفعول على الفاعل، و تقديمه على الفعل و الفاعل معا، و تقديم الخبر على المبتدأ ... و وراء كل تقديم غرض يتعلق بمعنى الجملة، فالتقديم وسيلة يقرب بها المعنى العميق و الدلالة البعيدة¹، عندما يضع إحدى مفردات الجملة في صدارة انتباه المتلقي.

وقد يسمح في العربية أيضا بالتقديم والتأخير، فتتبادل الكلمات في الجملة مواقعها، ويتأخر المبتدأ بعد أن كان حقه التقديم، وتتقدم متعلقات الفعل بعد أن كان حقه التأخير، وتُغيّر الكلمات مواقعها وتبقى مع ذلك محافظة على وظيفتها النحوية². و الدليل على وظيفة كل كلمة من هذه الكلمات التي غيرت رتبته، أو التي فصل بينها وبين ما تلزم مجاورتها له هو العلامة الإعرابية، فمهما تغيرت المواقع تبقى العلامة دليلا على الوظيفة النحوية لكل كلمة، لهذا قيل: إن دورها لا يقلّ في أهميته عن دور أي حرف من حروف الكلمة في الوصول إلى المعنى الدلالي للجملة، فإذا أنت قلت: أكرم عليّ خالدًا، بالرفع في الاسمين لم يتبين للسامع من وقع له الإكرام ممن وقع منه، ولكنك إذا قلت: أكرم عليّ خالدًا أو عكست فقلت: أكرم عليًّا خالدًا، وضعت حدا للبس وبيّنت المُكْرَم من المُكْرَم، ولو لم تلزم الأسماء مواقعها³.

فهذه الخاصية التي تملكها العربية تعطي المتكلم سعة في التعبير، وحرية في الكلام، فلا يجد نفسه مقيدا بإلزام الكلمات رتبته، بل له أن يقدم ويؤخر من دون لبس، ويبقى الكلام -على الرغم من هذا التغيير- مفهوما واضحا، بل إننا لا نحس أن شيئا في نظام

¹ - فتح الله أحمد سليمان، الأسلوبية، المطبعة الفنية، 1990، ص 62.

² - محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، منشأة المعارف الإسكندرية، 1988، ص 25.

³ - خليل أحمد عميرة، في نحو اللغة ص 160.

الجملة قد تغير، وذلك لأن المفردة تحمل معها أينما وقعت ما يدل على وظيفتها اللغوية¹، من ذلك مثلاً تقديم المعمول على عامله، في مثل قوله تعالى: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)²، وقوله أيضاً: (وَ رَبِّكَ فَكْبِّرْ)³، و كقولنا: زيداً التقيت و عمراً أكرمت، أو تقديم الألفاظ بعضها على بعض في غير العامل وذلك نحو قوله تعالى (وَمَا أَهْلٌ بِهِ لِيُغَيِّرِ اللَّهَ)⁴، أو قوله (وَمَا أَهْلٌ لِيُغَيِّرِ اللَّهَ بِهِ)⁵، و الأصل فيما تقدم على عامله من هذه الأمثلة: نعبد إياك، و نستعين إياك، كبر ربك، التقيت زيدا، أكرمت عمراً، و هي رحابة في التعبير تتاح لمستعمل اللغة، بمخالفة الأصل، و الخروج عن المألوف. لكن و على الرغم من هذه السعة التي تتمتع بها العربية، إلا أن النحاة فصلوا القول في دعوى التقديم و التأخير، و تناولوا كثيراً من شواهداها، على اعتبار أن النصوص التي وردت فيها قد خرجت عن نظام العربية في ترتيب مفرداتها⁶، و من أمثلة ذلك التركيب الشرطي الذي تلتزم فيه الأداة بالصدارة، فإن نص يخالف هذه القاعدة لا بد من تأويله، فيكون الأصل في قولنا (أقومُ إن قمتَ): (إن قمتَ أقومُ)، إلا أن النحاة لم يكتفوا بهذا التأويل، بل ذهبوا أبعد من ذلك، فأروا أن جملة (أقومُ) في هذا التركيب ليست جواباً للشرط، بل دالة عليه، أي: إن قمتَ قمتُ، و دلت أقوم على قمت⁷.

ب- الفصل و الاعتراض:

¹ - صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص 53.

² - الفاتحة/ 5.

³ - المدثر/ 3.

⁴ - البقرة/ 2.

⁵ - المائدة/ 3.

⁶ - علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 289.

⁷ - ابن جني، الخصائص، 387/2، 388.

الفصل و الاعتراض هو تلك الصيغ التي ترد في تركيب لغوي ما، فتقطع الاتصال والتجاور بين عنصرين من عناصره قبل تمام الفائدة على خلاف الأصل. و الفرق بينهما هو أن الفصل ما كان غير مستقلاً بالإفادة، فيقع بين عنصرين متلازمين بجامع الصلة، أو الإسناد، أو المجازاة... الخ، مخالفاً بذلك مطلب التضام، ويتنوع عنصر الفصل إلى أنواع، أشهرها: القسم، والظرف، والجار والمجرور، والنداء، والعنصران اللذان يقع الفصل بينهما قد يكونان اسمين (كالفاعل والمفعول)، أو فعل ومطلوبه (كالفعل والفاعل)، أو حرف وما دخل عليه (كحرف العطف والمعطوف).

- الاعتراض: يعرفه ابن جني بقوله: "اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير قد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام، وهو جار عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم، و لا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذاً أو متأولاً"¹، و يقول ابن فارس عنه: "ومن سنن العرب أن يعترض بين الكلام وتاممه كلاماً، ولا يكون هذا المعترض إلا مفيداً. ومثال ذلك أن يقول القائل: اعْمَلْ -والله ناصري- ما شئت إنما أراد: اعْمَلْ ما شئت، و اعترض بين الكلامين ما اعترض"²، و هو جملة لا محل لها من الإعراب تتوسط أجزاء جملة مستقلة أخرى، وتقع الجملة المعترضة في عدة مواضع جمعها ابن هشام في سبعة عشر موضعاً، منها المعترضة بين الفعل ومعموله كقول قيس بن زهير:

ألم يأتك -و الأنباء تنمي- بما لاقت لبون بني زياد

و الأصل: ألم يأتك بما لاقت لبون بني زياد، و الأنباء تنمي. وبين المبتدأ وخبره، كقول هند بنت عتبة: نحن -بنات طارق- نمشي على النمارق

¹- ابن جني ، الخصائص، 335/1.

²- ابن فارس، الصحابي، ص254.

و الأصل ان تقول: نحن نمشي، كما يعترض بين الشرط وجوابه، كقوله تعالى: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا - وَلَنْ تَفْعَلُوا - فَاتَّقُوا النَّارَ)¹... الخ²، و من خلال هذه الشواهد يلاحظ ما في ظاهرتي الفصل والاعتراض شيء من الغربة؛ ففيهما خروج على النظام الأصلي للترابط بين أجزاء الجملة أو التركيب، و قد أشار ابن جني إلى أن الاعتراض كثير و حسن في شعر العرب و نثرهم، فهو دال على فصاحة المتكلم، و قوة نفسه و امتداد نفسه³.

ج- غلبة الفروع على الأصول:

جرت عادة نحاة العربية أن يقيسوا النصوص بعضها على بعض، إذا تبينوا أن الحكم فيها واحد، إذ نظروا في اللغة فبنوا قواعدها على الأكثر، ثم جردوا أصولاً نظرية، شدوا فيها من أزر القواعد، فجعلوا لكل باب أصلاً ينتظم ظواهره كافة، و إذا وجدوا للباب عدة أدوات متشابهة العمل، جعلوا واحدة منها أصلاً تنفرع عليه سائر الأدوات⁴، و بعد أن يجعلوا حكمهم فرعاً على أصل يسلبون الفرع شيئاً من مزايا الأصل، تحقيقاً لفرعيته، كمنعهم تقدم اسم (إن) عليها؛ لأنها فرع (كان)، فلا يجوز أن تأخذ حريتها في التقديم و التأخير⁵.

و لما كانت النصوص في عرف النحاة فرعاً و القاعدة أصلاً، و خالفت بعض هذه النصوص القاعدة النحوية على الرغم من عدم شدوده؛ أي أن عدداً كبيراً من

¹- البقرة/ 23، 24.

²- ابن هشام، المغني، 387/2، 394.

³- ابن جني، الخصائص، 341/1.

⁴- حسن خميس الملخ، نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2001، ص29.

⁵- م ن/ ص 190.

الشواهد في مسألة ما خرج عن المؤلف، و لما غلب الفرع على الأصل، ذهب النحاة إزاء هذا التناقض اللغوي إلى اعتبار القاعدة فرعا، و معنى هذا أن التأويل هنا لم يقف عند تخريج النصوص، بل تجاوزها إلى القواعد ذاتها، فغير فيها و بدل بصورة سلبت عنها الأصالة، و أسبغتها على ما يخالفها من نصوص¹، و من أمثلة ذلك قاعدة ترتيب الفاعل و المفعول، فالأصل أن يتقدم الفاعل، و الأصل أيضا أن يتأخر في حال اشتماله على ضمير يعود على المفعول، كقول النابغة²:

جزى ربُّه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاديات و قد فعل

و التزاما بالقاعدة كان يفترض أن يقول النابغة (جزى عدي بن حاتم ربُّه عني)، لكنه و هو شاعر جاهلي ممن يحتج بشعرهم خالف الأصل، فلم يجد النحاة بدا من تأويل البيت، لكن ذلك تناقض ترفضه طبيعة اللغة، فلجأوا إلى تأويل القاعدة في حد ذاتها، قال ابن جني: "... فلما كثر و شاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له، حتى أنه إذا أُخِّرَ فموضعه التقديم، فعلى ذلك كأنه قال: (جزى عدي بن حاتم ربُّه جزى عدي بن حاتم ربُّه)، ثم قدم الفاعل على انه قد قدره مقدما عليه مفعوله، فجاز ذلك"³.

3- قواعد التطابق:

المقصود بقواعد التطابق في النحو العربي مجموع الأحكام التي تتعلق بضرورة أن يجيء لفظ ما على صورة الآخر، إما في الكم، و هو التطابق الكمي الذي يعنى بالمفرد و المثنى و الجمع، و إما في النوع، و هو التطابق النوعي الذي يعنى بالمذكر و المؤنث، و قد خرجت بعض النصوص عن قواعد التطابق هذه، فلجأ النحاة

¹ - علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، 300.

² - ابن جني، الخصائص، 294/1.

³ - م ن/ ص 293 و ما بعدها.

إلى تأويلها، و مدار تأويلهم لها كان بالحمل على المعنى، أو رد الفروع على الأصول و إن كانت هذه الأخيرة في نظر بعض النحاة راجعة إلى الطريقة الأولى.

أ- الحمل على المعنى:

و يسمى أيضا العطف على الوهم، أو التأويل، و هو الحمل على معنى يخالف المذكور في الإعراب، و يوافق في المعنى، و نماذج في كتاب الله جلّ ثناؤه كثيرة منها: (السماء منفطر¹) حُمِلَ على السَّقْف، و منه في القرآن أيضا: (سعيراً) والسعيير مذكّر، لكنه يحمل على معنى النار فيؤنث، في مثل قوله تعالى: (إذا رأتهم)²، وقوله جلّ ثناؤه (وأحيينا به بلدة مَيّتاً)³ فحملة البلدة على المكان، و الأصل أن يقول بلدة مَيّنة⁴.

و قد يأتي الكلام محمولا على المعنى دون اللفظ ومثله أن يأتي محمولا على اللفظ دون المعنى، وقد يجتمع في الكلام كليهما، و عن هذه الدعوى قال ابن جني: "غور من العربية بعيد، و مذهب نازح فسيح، و قد ورد به القرآن و فصيح الكلام، منثورا و منظوما، كتأنيث المذكر، و تذكير المؤنث، و تصور معنى الواحد في الجماعة، و الجماعة في الواحد"⁵.

فبالحمل على المعنى تفسح العبارة و ترحب، من ذلك قوله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين فمنّ بدلّه بعدما سمعه)⁶، فيظهر لنا هنا أن الهاء في (بدله) و (سمعه) عائدة على الوصية مع أنّ الضمير مذكر، فحُمِلَ على المعنى لا اللفظ، فالوصية بمعنى

¹- المزمّل/18.

²- الفرقان/12.

³- ق/11.

⁴- ابن فارس، الصحابي، ص249، 250.

⁵- ابن جني، الخصائص، 411/2.

⁶- البقرة/180، 182.

الإيضاء، والإيضاء مذكر، و التقدير: (فمن بدل الإيضاء من بعد ما سمعه)، وكقوله تعالى: (فلما رأى الشمس بازغةً قَالَ هَذَا رَبِّي¹)، فالإشارة بـ(هذا) إلى (الشمس) حملٌ على المعنى؛ أي: هذا الضياء؛ لأن الأصل فيها التأنيث، و الدليل على ذلك ما ورد في قوله تعالى: (و الشمسِ وَ ضُحَاهَا، وَ الْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا)².

و روى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء (ت 154هـ) أنه قال: سمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول جاءته كتابي، قال نعم، أليس بصحيفة؟³، فحمل الأعرابي لفظ الكتاب على معنى الصحيفة، و أنه لما بينهما من ترابط في المعنى.

و ذهب جمهور الكوفيين و بعض من أئمة النحو في البصرة من أمثال الأخفش، و أبي علي الفارسي في تأويل البيت الآتي:

غلبَ المساميحَ الوليدُ سماحةً و كفى قريشَ المعضلاتِ وسادها

إلى أن (قريش) لم يصرف؛ لأنه حمله على معنى القبيلة، و الدليل على ذلك قوله في البيت (وسادها)، و لأنه جعله اسما للقبيلة كان منعه من الصرف جاريا على القاعدة المطردة لوجود سببين مانعين من ذلك؛ هما العلمية والتأنيث⁴.

و قد كان الحمل على المعنى سبيل سيبويه في توجيه إعراب كثير من المفردات، و تأويل التراكيب، و تحليل صورها، فأفرد للظاهرة أبوابا منها (باب منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام، إذا حمل آخره على أوله)، و فيه قال: "... مالك و زيدا، و ما شأنك و عمرا، فإنما حد الكلام ههنا: ما شأنك و شأن عمرو، فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح، و إن حملته على الشأن لم يجز؛ لأن الشأن

¹- الأنعام/78.

²- الشمس/ 1، 2.

³- ابن جني، الخصائص، 249/1.

⁴- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 506/2.

ليس يلتبس بعبد الله، إنما يلتبس به الرجل المضمّر في الشّأن، فلما كان ذلك قبيحا حملوه على الفعل، فقالوا: ما شأنك و زيدا، أي ما شأنك و تناولك زيدا¹.

ب- رد الفروع على الأصول:

لقد آثرت العرب هذه الوسيلة كثيرا، لما تحقّقه من التجانس، و التشابه²؛ فهي تحدث "بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل"³، كقياس الشبه و هو نوع من الشبه اللفظي، و ضرب من التصرف اللغوي الدال على حكمة العربية و سعتها، "...و غلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها، والترجح في أثنائها، لما يلبسونه ويكثرّون استعماله من الكلام المنثور، والشعر الموزون، والخطب والسجوع"⁴.

و من أمثله: "الإضافة إلى ما فيه التأنيث بالواو، وذلك نحو حمرأوي وصفراوي وعشراوي، وإنما قلبت الهمزة فيه، ولم تقر بحالها؛ لئلا تقع علامة التأنيث حشواً، فمضى هذا على هذا لا يختلف، ثم إنهم قالوا في الإضافة إلى علباء: علباوي وإلى حرباء: حرباوي فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث، لكنها لما شابتهت همزة حمراء و بابها بالزيادة حملوا عليها همزة علباء، ونحن نعلم أن همزة حمراء لم تقلب في حمرأوي؛ لكونها زائدة، فتشبه بها همزة علباء، من حيث كانت زائدة مثلها، لكن لما اتفقتا في الزيادة حملت همزة علباء على همزة حمراء، ثم إنهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في كساء وقضاء: كساوي وقضاوي، فأبدلوا الهمزة واواً، حملاً لها على همزة علباء، من حيث كانت همزة كساء وقضاء مبدلة من حرف ليس للتأنيث، فهذه

¹ - سيبويه، الكتاب، 1/ 307.

² - ابن جني، الخصائص، 1/ 111.

³ - الأنباري، لمع الأدلة، ص 107.

⁴ - ابن جني، الخصائص، 1/ 216.

علة غير الأولى، ألا تراك لم تبدل همزة علباء واواً في علباوي؛ لأنها ليست للتأنيث، فتحمل عليها همزة كساء وقضاء، من حيث كانتا لغير التأنيث¹.

و لا بد من التأكيد على أن التأويل النحوي بكل حيثياته قد ارتبط بالقصد و المقام فقد راعى النحويون المقام، و تصوروا الموقف، و أولوا علاقات الألفاظ في التركيب وفقاً للمعنى الذي يمكن أن يحصل من هذه العلاقات، و كل ذلك نوع من تصورهم للمعنى الأول الذي صدر عنه الكلام، أو هو تصور للأصل الذي راعاه المتكلم، و هو ينطق العبارة²، و توسعوا في تقدير أصل الكلام، و هم بصدد الحديث عن المحذوف، فحاولوا تقدير أصل الجملة بما يتسق و المعنى الذي قصده المتكلم، فكانوا يقدرون هذا الأصل وفقاً لما يتصورونه، من مقصد المتكلم³.

كانت تلك أهم قضايا التأويل النحوي و التي تمثلت في أسبابه التي أثارها المنطق و من ثمة نظرية العامل، فضلاً عن الاختلاف الذي جعل الإشكالات التأويلية تكثر و تتفاقم، فراح – حسب ما اتضح- كل فريق يغالي في التأويل، و يتمحل التعليل حتى ينتصر لمذهبه اللغوي، و ذلك بسبب خضوع اللغة للمعيار، و هذا ما ساهم في تعقيد علم النحو، و صعوبته، و نفور المتعلمين منه، و إن كنا نؤمن أن نظرية النحو نظرية محكمة البناء، و النقد فيها لا يجب أن يمس جزئية من جزئياتها، لما بين هذه الجزئيات من ترابط وثيق، إلا أن مبدأ الأصل و الفرع، نظرية العامل...، و غيرها من بين ما جعل فكرة التأويل تسيطر على ذهن النحاة، و على علماء الصرف أيضاً، نظراً لما كان بينهما من ارتباط طويل.

¹- م ن/ ص 213، 214.

²- سمير أحمد معلوف، حيوية اللغة بين الحقيقة و المجاز، ص 127، 128.

³- م ن/ ص 130.